الأمم المتحدة

E/CN.3/2002/26

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2001
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والثلاثون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٧ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة غير المصنفة حسب المجال:

تنسيق مؤشرات التنمية

تقرير أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية عن تقييم للمؤشرات الإحصائية المنبثقة عن اجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

وفقا لطلب من اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة تقرير أصدقاء رئيس اللجنة عن تقييم للمؤشرات الإحصائية المنبثقة عن اجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ويرد التقرير في مرفق هذه المذكرة. وقد ترغب اللجنة في إقرار النتائج الفنية الواردة في التقرير وأن توصي بإحالة التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* E/CN.3/2002/1.

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٤ (E/2001/24)، الفصل الأول، الفرع ألف).

140202 110202 01-70859 (A)
0170859

تقرير أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية عن تقييم للمؤشرات الإحصائية المنبثقة عن اجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

موجز تنفيذي

هذا التقرير معد بناء على طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اللجنة الإحصائية. وقد نشأ من القلق بشأن العدد الكبير من الطلبات، غير المنسقة، على ما يبدو، للحصول على مؤشرات إحصائية لرصد مجموعة كبيرة من قضايا السياسات العامة المختلفة التي ووفق عليها في مختلف اجتماعات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة. وفي القرار ٢٧/٢٠٠٠، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اللجنة، بوصفها هيئته الاستشارية الفنية المختصة، أن تقوم بما يلي:

- توفير القيادة في ميدان مؤشرات المؤتمرات؛
- إجراء تحليل فني متعمق لمؤشرات المؤتمرات؛
- وضع توصيات بشأن إعداد قائمة محدودة لمؤشرات المؤتمرات؛
- وضع آلية للاستعراض الإحصائي للمؤشرات التي تقترح في المستقبل وتقديمها في توصية إلى المجلس.

وقد أجري التقييم الفني على ما يزيد على ٢٨٠ مؤشرا إحصائيا منبثقة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة طوال الـ ١٠ سنوات الماضية. وقد أنشئت سبعة أفرقة خبراء لتغطية الأقسام العامة للسياسات (الاقتصاد، الصحة، التعليم ... الخ) التي تظهر في شكل مسؤوليات وزارية في معظم البلدان. وقد أُخذ أعضاء أفرقة الخبراء من بلدان كثيرة. وقيمت المؤشرات على أساس معايير فنية ومدى مناسبتها لأهداف السياسات العامة وقد أنشئ موقع على شبكة ''ويب'' يتضمن جميع المؤشرات والتقييم الفني لكل منها.

واستجابة للطب المتعلق بإعداد قائمة محدودة من مؤشرات المؤتمرات، نقترح وضع إطار للمؤشرات يحتوي على ثلاثة مستويات من الأولوية. ويحتوي كل مستوى على نحو ٥٠ مؤشرا إحصائيا. وإضافة إلى ذلك، تحتوي فئة إضافية على المؤشرات التي قد تكون مفيدة لتحقيق فهم أكثر تفصيلا لأي مجال من مجالات السياسات العامة. والإطار مرتب لإظهار المجالات الرئيسية للسياسات العامة المشار إليها أعلاه. ومع ذلك، فثمة مجالات إضافية رئيسية للسياسات العامة تشمل فئات متعددة من هذا الترتيب وتتجاوز بشكل نمطي

حدود مسؤوليات المصالح الحكومية الفردية في مجال السياسات العامة في كثير من البلدان. وتشمل هذه المجالات المتعلقة بالسياسات العامة، الفقر والمسائل الجنسانية، ورفاه الأطفال. وترد المؤشرات التي تغطي هذه القضايا في الإطار.

وهناك أيضا مجالات فيها مؤشرات تحتاج إلى تحسين أو هي ببساطة لا وجود لها ويلزم وضعها (مثل المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان والحكم الرشيد). وكانت هذه المهام مفرطة الاتساع بدرجة لا تسمح بالاضطلاع بها في الوقت المتاح. ومع ذلك، فنحن نوصي اللجنة الإحصائية بإنشاء عمليات لإنجاز تلك المهام.

ويوفر التقرير مقابلة بين الإطار المقترح ومجموعات المؤشرات القائمة من المستوى الرفيع.

إن وضع المؤشرات الإحصائية وبناء القدرة الإحصائية التي تسمح بالوفاء بالمعايير الرفيعة هما عملية دينامية. وثمة مبادرات في الوكالات الدولية ستستلزم استعراض الإطار المقترح إذا أريد أن يبقى مناسبا للاحتياجات المتغيرة. ومن ثم يجب أن يبقى الإطار قيد الاستعراض. ونحن نوصي بتحقيق ذلك وتحسين التنسيق بين الوكالات الدولية.

وأخيرا، ننتقل إلى مسألة مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية المقبلة وضرورة اقتراح آليات تسمح بمزيد من التطوير للإطار استجابة للاحتياجات الناشئة. ومن الواضح أن الترتيبات القائمة لوضع المؤشرات غير مرضية. ونوصي بإجراءات لتحسين ذلك الوضع.

وتقوم تلك التوصيات على التسليم بأن أصحاب المصلحة في برنامج المؤشرات يشملون المسؤولين عن السياسات العامة والمتخصصين الإحصائيين في المنظمات الدولية والدول الأعضاء على حد سواء. وتلزم آليات لضمان أن يستطيع الجميع تأدية دور كامل في وضع المؤشرات وتحديد الأولويات. وعملية تحويل أحد الأهداف المتعلقة بالسياسات العامة إلى مؤشر إحصائي يمكن قياسه ويكون سليما من الناحية الفنية ينبغي أن تشمل جميع أصحاب المصلحة.

ومن المسائل الهامة الأخرى مستوى القدرة الإحصائية اللازمة للبلدان لدعم الاحتياجات من المعلومات المتعلقة بالسياسات العامة الوطنية والعالمية. وبناء القدرة الإحصائية يتجاوز توفير الدعم المالي والتقني من المانحين الدوليين والذي يكون مركزا بشكل ضيق على إنتاج إحصائي محدد لرصد سياسة عامة عالمية محددة، وهو يتطلب مزيد من الدعم لبناء الأجهزة. وثمة مسألة أخرى هي التوفيق بين المعلومات اللازمة للأغراض الوطنية والعالمية.

وفي المدى الطويل، يجب أن يعتمد الدعم المالي للبرامج الإحصائية على توفيره على الصعيد الوطني لا على الصعيد الدولي، مما سيتوقف بدوره على استخدام الحكومات الوطنية للمعلومات الإحصائية وتقديرها لها في دعم وضع السياسات العامة ورصدها، وسلامة الإدارة العامة بشكل عام. ومن ثم من الضروري أن يدعم النظام الإحصائي الوطني أهداف السياسات العامة الوطنية.

ويحتوي التقرير على مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى معالجة تلك المسائل. وعلى وجه الخصوص، ثمة آليات مقترحة لضمان زيادة مشاركة الدول الأعضاء في وضع المؤشرات الإحصائية واستخدامها للأغراض العالمية والوطنية.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-١٥	٧
ثانيا –	المسائل الرئيسية	١٦-٤٥	٩
	ألف – أصحاب المصلحة	١٧-١٩	٩
	باء – الأولويات الوطنية والدولية	٢٠-٢٢	١٠
	جيم – القدرة الإحصائية	٢٣-٣٠	١١
	دال – عبء الاستجابة الملقى على عاتق البلدان	٣١-٣٩	١٣
	هاء – الجودة والخواص الفنية	٤٠-٤٣	١٦
	واو – الاستمرارية والتغيير	٤٤-٤٥	١٦
ثالثا –	تقييم فني وإطار للمؤشرات	٤٦-٩٢	١٧
	ألف – أفرقة الخبراء ومهمتها	٤٨-٥١	١٧
	باء – معايير اختيار المؤشرات	٥٢-٥٥	١٨
	جيم – معايير تحديد مستويات الأولوية	٥٦-٦٠	٢٠
	دال – المؤشرات التي نظر فيها	٦١-٦٥	٢١
	هاء – المسائل العامة والمسائل ذات الصلة بالميادين	٦٦-٨٦	٢٢
	واو – التوصيات المتعلقة بالمؤشرات	٨٧-٩٢	٢٧
رابعا –	العمليات المقبلة	٩٣-١٠٥	٢٨
	ألف – مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية الجديدة والمبادرات الجديدة في مجال المؤشرات	٩٦-١٠٤	٢٩
	باء – التحسينات الفنية والمعايير الدولية الجديدة	١٠٥	٣١
خامسا –	الخاتمة	١٠٦	٣١
سادسا –	التوصيات الموحدة	١٠٧	٣١
	وضع المؤشرات وتعهد إطار المؤشرات		٣١
	إنتاج المؤشرات		٣٣
	المسائل الفنية والمسائل المتعلقة بالجودة		٣٣
	القدرة الإحصائية		٣٤
	متنوعات		٣٤

الجداول

١ –	الهيكل الهرمي للمؤشرات الإحصائية بحسب الميادين والميادين الفرعية	٣٥
٢ –	عدد المؤشرات بحسب الميادين ومستويات الأولوية	٤٠
٣ –	التقابل بين المؤشرات الموصى بها مع مجموعات المؤشرات القائمة بحسب مستوى الأولوية	٤٠

شكر وتقدير

يعتمد هذا التقرير اعتمادا كبيرا على المساهمات السخية التي قدمها عدد كبير من الأفراد في جميع أنحاء العالم. فقد ساهم أشخاص من ٣٤ بلدا. كما قدمت وكالات دولية مختلفة مدخلات قيمة في العملية. ونود أن نشكر جميع من ساهم، ولا سيما رؤساء أفرقة الخبراء الذين قدموا مساهمات قيمة ويستحقون التنويه بهم:

الديمغرافيا:	دافيد بيرس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الصحة:	جينيفر مادانز (الولايات المتحدة الأمريكية)
البيئة والطاقة:	هيلاري هيلييه (المملكة المتحدة)/بوب هاريسون (استراليا)
الاقتصاد والفقر:	بوب إدواردز (أستراليا)
العمالة والعمل:	إيان ماكريدي (كندا)
التعليم:	سكوت موراي (كندا)
المسائل الاجتماعية الأخرى:	ليندا سابادييني (إيطاليا)

وفي الختام، تحمل موظفو شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة عبئا ثقيلا. وإننا نشكرهم بصدق لما قدموه من دعم.

أولا – مقدمة

١ – في العقد الأخير غطت مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة (التي يبلغ عددها اثنين تقريبا في المتوسط سنويا) مجموعة كبيرة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وقد أسفرت تلك المؤتمرات عن إعلانات تتعلق بغايات وأهداف مقبلة أقرتها الدول الأعضاء والغرض منها هو تحسين رفاه سكان العالم. وتتطلب الغايات والأهداف التزاما برصد التقدم المحرز نحو تحقيقها وكنتيجة لذلك حددت مؤشرات (عادة مؤشرات إحصائية) فيما يتعلق بكل غاية. والمراد هو رصد هذه المؤشرات وإعداد التقارير عنها لكي يمكن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات والأهداف المعلنة.

٢ – ومع ذلك، ثمة قلق من أن تلك العملية قد مضت قدما مع أقل القليل من التنسيق بين المسؤولين المعنيين بكل من المؤتمرات كل على حدة فيما يتعلق بعدد المؤشرات التي سترصد واختيارها. وقد اختلفت الاجتماعات بدرجة كبيرة فيما يتعلق بعدد المؤشرات الناتجة (الذي تراوح من بضعة مؤشرات أو أقل إلى ما يصل إلى ٧٠ مؤشرا ناتجا من مؤتمر واحد). وإجمالا، حدد ما يزيد عن ٢٨٠ مؤشرا.

٣ – وما نتصوره هو أن هذه العملية غير المنسقة قد أسفرت عن عدد وفير من المؤشرات ذات المستويات المختلفة من الأهمية بالنسبة للسياسات العامة. وهناك أيضا احتمال لأن يختلط الأمر على المستعملين بسبب عدم الاتساق الظاهر وانعدام الترابط فيما بين المؤشرات. وقد أدت الإضافة الجارية للمؤشرات أيضا إلى طلب كبير على المعلومات الإحصائية من كل دولة عضو: وهو طلب يتعين أن ينظر إليه بالاقتران مع طلبات الحصول على المعلومات الإحصائية لأغراض السياسات العامة الوطنية. وبالنسبة للبلدان التي لديها هيكل إحصائي أقل تطورا، يمكن أن يكون إجمالي هذا الطلب غير متناسب مع الموارد المتاحة لتلبيته.

٤ – وقد بذلت محاولات لاستخلاص مجموعات أساسية من المؤشرات التي قد تلقى اعترافا أوسع وتحظى بالتالي بأولوية أكبر. وقد حددت اللجنة الإحصائية مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا (١٥ مؤشرا). وقامت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتحديد الأهداف الإنمائية الدولية (٢١ مؤشرا)، وقد اعتمدت تلك المجموعة إلى حد كبير على مؤتمرات القمة الدولية حتى عام ١٩٩٥. وحددت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مؤشرات لدعم التقييم القطري المشترك الذي اعتمد أيضا على تحليل لاحتياجات مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة (إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية – التقييم القطري المشترك: ٥٧ مؤشرا). وبالمثل أسفرت الحاجة إلى تعزيز وتقييم التنمية المستدامة عن مجموعة إضافية من لجنة التنمية المستدامة (٥٧ مؤشرا). وهناك أيضا مؤشرات توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع (١٢ مؤشرا). كما أن أصدقاء الرئيس على علم أيضا بالأعمال المضطلع بها في الاتحاد الأوروبي بشأن ٣٥ مؤشرا إحصائيا.

٥ – وهذه العملية مستمرة. ففي الوقت الذي كان يعد فيه هذا التقرير أُعلن اختيار المؤشرات الإحصائية لدعم ''الأهداف الإنمائية للألفية'' (انظر A/56/326، المرفق: ٤٨ مؤشرا) التي تشكل مجموعة أخرى رفيعة المستوى من المؤشرات التي سيجري رصدها.

٦ – وقد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المسألة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وثمة تسليم عام بأنه يلزم تنسيق أفضل وأن من الضروري تحقيق المشاركة والمسؤولية الكاملة من جانب الدول الأعضاء في جميع مراحل وضع

المؤشرات. وفي القرار ٢٧/٢٠٠٠ طلب المجلس إلى اللجنة الإحصائية بوصفها هيئته الاستشارية الفنية المختصة القيام بما يلي:

- توفير القيادة في ميدان مؤشرات المؤتمرات؛
- إجراء تحليل فني متعمق لمؤشرات المؤتمرات؛
- وضع توصيات بشأن إعداد قائمة محدودة من مؤشرات المؤتمرات؛
- وضع آلية للاستعراض الإحصائي للمؤشرات التي تقترح في المستقبل وتقديمها في توصية إلى المجلس.

٧ - وكنتيجة لذلك، أنشأت اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين فريقا من ''أصدقاء الرئيس'' للقيام بمزيد من النظر في تلك المسائل وتقديم تقرير عنها إلى اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين لكي تتمكن اللجنة بدورها من تقديم تقرير إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢.

٨ - وكان أعضاء الفريق كما يلي:

تيم هولت (المملكة المتحدة) رئيسا
غست تشارومبيرا (بوتسوانا)
كلوديا سنغولاني (إيطاليا)
فرانسيسكو غوولين (المكسيك)
حسن أبو لبده (فلسطين)
جيل ماثيسون (المملكة المتحدة)
يو رينفينغ (الصين)
حسين شخاطره (الأردن)
باونثافي سيسوفانتونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
كين تالليس (أستراليا)

٩ - وللاضطلاع بالاستعراض الفني المتعمق، قسم الفريق المؤشرات المحددة الـ ٢٨٠ إلى الميادين السبعة التالية:

- الديمغرافيا؛
- الصحة والتغذية؛
- البيئة والطاقة؛
- الاقتصاد والفقر؛
- العمالة واليد العاملة؛
- التعليم؛
- المؤشرات الاجتماعية الأخرى؛

واستبعدت عن هذا الإطار سبعة مؤشرات تتعلق بحقوق الإنسان والحكم الرشيد، لأنها جميعها كانت ذات طابع كيفي، ولم تحدد أية مؤشرات إحصائية وسنعود إلى هذه النقطة في الموضع الملائم.

١٠ - وتمثل هذه الميادين أقساما رئيسية لمسؤوليات السياسات العامة التي تظهر عادة في وزارات منفصلة في بلدان كثيرة (الاقتصاد، والصحة، والتعليم الخ). وإضافة إلى ذلك سيكون هناك مجالات للسياسات العامة تشمل عدة أقسام وذلك من قبيل مجالات الفقر أو رفاه الطفل أو المسائل الجنسانية، توزع بشكل شامل لتلك الميادين.

١١ - وقد نظرنا في الطلب المتعلق بوضع توصيات عن عدد محدود من المؤشرات، وبعد المناقشة التي أجرتها اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين، وضعنا تسلسلا هرميا من المؤشرات يتضمن ثلاثة مستويات من الأولويات وفئة من المؤشرات الإضافية؛ ويشمل المستوى الأول المؤشرات الإحصائية التي يمكن اعتبارها ذات أولوية عليا وأساسية للرصد العام. ويشمل هذا المستوى عددا صغيرا من المؤشرات في كل ميدان. ويشمل المستويان الثاني والثالث مؤشرات إضافية تضيف بشكل تدريجي إلى الصورة الإجمالية وتشمل مؤشرات تتصل بأولويات إضافية تتعلق بالسياسات العامة. ويرد وصف أوفى في الفرع ثالثا أدناه.

١٢ - ونحن على علم تام بضرورة أن تقوم البلدان بالتوفيق بين احتياجاتها الإحصائية لأغراض السياسات العامة الوطنية والاحتياجات الدولية. والهيكل الهرمي المقدم لا يقصد به أن يكون ملزما أو أن يفرض قيدا على الدول الأعضاء وإن كنا نعتقد أنه ينبغي لجميع البلدان أن تشجع على جمع كل المؤشرات في المستوى الأول إلا إذا كانت هناك أسباب وطنية قوية لعدم القيام بذلك. ومن رأينا أن المستوى الثاني وكثير من المؤشرات في المستوى الثالث ستكون ذات قيمة كبيرة في معظم البلدان. ومع ذلك من المرجح أن البلدان التي لها اهتمامات خاصة تتعلق بالسياسات العامة أو تضطلع بمبادرات ذات طابع خاص بها سترغب في جمع إحصاءات مستفيضة بالنسبة لبعض المجالات (بما في ذلك المدرجة في فئة المؤشرات الإضافية) وإحصاءات أقل لغيرها. وكذلك فإن الاحتياجات الإحصائية لأغراض السياسات العامة الوطنية - وهي في الواقع تشكل معظم ناتج النظام الإحصائي الوطني - من المحتمل أن تتجاوز المؤشرات المحددة في الإطار. ومع ذلك، فالإطار يهدف إلى تمكين البلدان من تقييم أولوياتها الإحصائية والتوفيق بين الإحصاءات اللازمة للأغراض الوطنية بشكل يتمشى مع الاحتياجات العالمية. ونأمل أن تجد البلدان الإطار مفيدا بشكله هذا.

١٣ - وقد أنشئ فريق خبراء لكل مجال وأُخذ أعضاؤه من الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم. وكان بعض الأعضاء في كل فريق من أفرقة الخبراء من الإحصائيين الرسميين بينما كان الآخرون معنيون بقضايا السياسات العامة بدرجة أكبر.

١٤ - وعلاوة على ذلك، أجريت مناقشات مثمرة مع ممثلي الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وحضرنا الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، المعقودة في فيينا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حيث نوقش مشروع أولي لتقريرنا.

١٥ - وكمرحلة أخرى من المشاورات، عُمم التقرير كمشروع على جميع المكاتب الإحصائية الوطنية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية والوكالات الدولية. كما وضع في موقع الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة على شبكة ''ويب''. وتراعي الصيغة النهائية للتقرير الردود الواردة على هذه المشاورات. وقد حضر ممثلو عدد من الوكالات الدولية أيضا اجتماع أصدقاء الرئيس الذي جرى فيه وضع مشروع التقرير في صورته النهائية بالفعل. وإننا نقدر عمل جميع المساهمين في ذلك ونشكرهم، غير أن المسؤولية النهائية عن هذا التقرير تقع على عاتق أصدقاء الرئيس.

ثانيا - المسائل الرئيسية

١٦ - يتجلى في الطلب الذي وجهه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اللجنة الإحصائية والصلاحيات المخولة لأصدقاء الرئيس القلق بشأن العملية الجارية لتحديد المؤشرات. ويشمل ذلك القلق انعدام التنسيق بين أصحاب المصلحة، وعدم مشاركة الدول الأعضاء بالشكل الكافي في هذه العملية، وعدم وجود هيكل يضم مجموعة المؤشرات الناتجة عن ذلك. وثمة مجموعة من المسائل الرئيسية يلزم التعرف عليها وأخذها في الاعتبار.

ألف - أصحاب المصلحة

١٧ - إن تحديد المؤشرات الإحصائية لأغراض الرصد لا هو سياسة عامة محضة ولا هو مسألة إحصائية بحتة. ولا بد أن تتضمن الصياغة الأساسية لهدف السياسة العامة

اشتراط الرصد، غير أن ترجمة هذه الصياغة إلى مؤشر إحصائي مناسب يمكن الاعتماد عليه ويكون مقبولا لدى مختلف أصحاب المصلحة هي مهمة إحصائية. أما التعارض بين وجهة النظر من ناحية السياسة العامة التي تركز على ما هو ضروري ووجهة النظر الإحصائية التي تركز على ما هو ممكن وسليم من الناحية الفنية، فلا بد من حله باشتراك الجميع في التقرير.

١٨ - وثمة مسألة أخرى من المسائل التي تهم أصحاب المصلحة هي أنه بالرغم من أن المؤشرات الإحصائية المستمدة من المؤتمرات واجتماعات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة تحفزها الاحتياجات الدولية، فإنها تستند إلى قضايا السياسة العامة التي يتعين إدراجها في برامج السياسات العامة الوطنية إذا أريد إحراز التقدم المرغوب فيه. غير أنه قد تكون ثمة اختلافات بين الأولويات الوطنية والدولية ولا بد من معالجة الحاجة إلى التوفيق بين الأولويات الوطنية والدولية.

١٩ - كما أن هناك مسألة ثالثة تهم أصحاب المصلحة أساسها هو الحقيقة المتمثلة في أن معظم المؤشرات الإحصائية تستمد من البرامج الإحصائية الوطنية. وهي تمول في أغلبيتها من الموارد الوطنية وتعكس طائفة متنوعة من احتياجات المستعملين التي لا تمثل فيها الاحتياجات الدولية إلا عنصرا واحدا. ومن مسؤولية المتخصصين الوطنيين في الإحصاء محاولة الاستجابة إلى احتياجات المستعملين التي كثيرا ما تكون احتياجات متباينة، وذلك في حدود الموارد المتاحة. وستكون قدرتهم على الاستجابة مرهونة إلى حد كبير بالمستوى العام للقدرات الإحصائية في البلد وعلى المدى الذي تشكله الاحتياجات الإضافية من عبء الاستجابة الملقى على عاتق البلدان أو ما إذا كانت المصادر الإحصائية الموجودة من الممكن استخدامها أو تكييفها لتلبية الاحتياجات الإضافية. وهكذا فإن المتخصصين الوطنيين في الإحصاء هم من أصحاب المصلحة. وتختلف خبرتهم عن خبرة المتخصصين في الإحصاء العاملين مع الوكالات الدولية، ولهم دور هام يؤدونه في عملية وضع المؤشرات الإحصائية.

باء - الأولويات الوطنية والدولية

٢٠ - يشكل مدى الملاءمة أحد الشروط المهيمنة في المعلومات الإحصائية. فإذا كانت الإحصاءات غير ذات صلة باحتياجات السياسة العامة، فإنها لن تحظى بالاهتمام ولن يكون لها الأثر اللازم. وبصورة خاصة، فإن عدم الاستجابة للاحتياجات الوطنية سيقوض الشرط المتمثل في بناء قدرات إحصائية يمكن تدبير النفقات اللازمة لها إذ أن هذا الأمر يجب أن يتوقف في المدى الطويل على تمويل الحكومات الوطنية ودعمها. كما أنه سيقوض السياسة العامة القائمة على الوضوح كأساس للحكم الرشيد والإدارة العامة السليمة في البلدان. ومن وجهة نظر الأمم المتحدة أن ذلك من شأنه أن يعيق نتيجة لذلك توفير المؤشرات الإحصائية لأغراض الرصد الدولي.

٢١ - ومن الممكن إلى حد ما تقليل التعارض بين الاحتياجات الوطنية والدولية إذا كان الجهاز الإحصائي غنيا بما فيه الكفاية ومرنا بما فيه الكفاية لدعم مختلف الاحتياجات. فعلى سبيل المثال، يمكن لدراسة استقصائية مصممة بإحكام لدراسة ميزانيات الأسر المعيشية أن تقدر نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى قياسي دولي معين للفقر وبالمقارنة مع مستوى قياسي وطني للفقر. وفي هذه الحالات، من الممكن تجنب التعارض بين المتطلبات الوطنية والدولية. وفي الحالات الأخرى، قد يستدعي حل ذلك رصد موارد إضافية أو جمع كمية أكبر من البيانات المختلفة، أو تمويل أخذ عينات ذات أحجام أكبر بحيث تُلبى الاحتياجات المتعارضة. وفي رأينا، ينبغي بذل كل الجهود للتوفيق بين الاحتياجات الوطنية والدولية بحيث يمكن

تلبيتهما كليهما. وينطوي ذلك على ضرورة أن تقر البلدان بالحاجة إلى تلبية الاحتياجات الدولية وقبول الوكالات الدولية بالحاجة إلى دعم الأنشطة الإحصائية التي تركز على الاحتياجات الوطنية والدولية. والاستثمار في أطر ذات وحدات مستقلة أو قدرات تحليلية من التي تمكِّن البلدان من استغلال مجموعات أساسية من بيانات الدراسات الاستقصائية لمجموعة من الأغراض المختلفة هو أمر مفيد.

٢٢ - وعلى ذلك، فإنه لا بد أن تكون أي مجموعة رشيدة من المؤشرات قابلة للتطبيق على الأولويات الوطنية والدولية (أو ممكن تكييفها بسهولة معها). ولم نتمكن في الوقت الذي أتيح لنا من تقييم هذا الأمر على النحو الأشمل الذي كنا نرغب فيه مع أننا استندنا إلى خبرة أعضاء أفرقة الخبراء والوكالات الدولية. وفي رأينا، فإن هذا التقييم لا بد أن يتم بصورة أكثر تنظيما قبل أن يصبح الإطار المقترح للمؤشرات ومستويات أولوياتها ''أمرا ثابتا''. وستمكن ما نقدمه من توصيات للجنة الإحصائية بتعهد إطار المؤشرات من تحقيق هذا الأمر.

جيم - القدرة الإحصائية

٢٣ - تستوجب القدرة على إنتاج معلومات إحصائية متسقة وموثوق بها بصورة دائمة وجود قدرات إحصائية مدعومة. وهذا الشرط لا يعني قدرة على إنجاز عملية واحدة فقط بل ينطوي على القدرة على إنتاج إحصاءات بصورة منتظمة وفي الوقت المرغوب فيه.

٢٤ - وعلى وجه الخصوص، فإن وجود هيكل أساسي إحصائي سليم هو أمر جوهري. ونعني بهذا ما يلي:

- أنظمة داعمة لإيجاد أطر أخذ العينات من أجل الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمؤسسات التجارية والأسر المعيشية وتعهد هذه الأطر؛
- وجود الكم اللازم من الأنشطة الإحصائية الجارية وهي: تصميم الدراسات الاستقصائية، وجمع البيانات وتحليلها وذلك لكي يتسنى إثراء المهارات المهنية الأساسية؛
- القدرة الفنية والمهنية على تعهد الأنظمة وتطويرها وفقا للمعايير الدولية بقدر ما تتطور على مر الزمن؛
- وجود قدرات متطورة للتحليل؛
- أطر إحصائية وهيكل أساسي لتكنولوجيا المعلومات بشكل ملائم؛
- الإدارة السليمة للانتفاع إلى أقصى حد ممكن من الموارد المتاحة؛
- تعزيز كل ما ذكر أعلاه ببنية قانونية وإدارية أوسع تدرك أهمية المعلومات الإحصائية الجيدة والحاجة إلى تهيئة الظروف التي من الممكن أن تنتج فيها هذه المعلومات مع درجة عالية من مراعاة الأصول المهنية والنزاهة، وبشكل يتمشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة.

٢٥ - ودون هذه القدرات الأساسية وتوفر الموارد بشكل متواصل لدعمها، لن تلبي الاحتياجات الإحصائية للبلد ولا الاحتياجات الإحصائية للمجتمع الدولي بشكل يعتمد عليه. وفي العديد من البلدان، يشكل وجود دعم مالي متواصل مناسب قضية أساسية. وحيثما تكون تلك القدرات الأساسية ضعيفة، فإن توفير أموال إضافية بشكل منقطع لتلبية حاجة إحصائية معينة سيكون أقل فعالية بكثير، ولا يمكن أن يكون بديلا عما قد يسمى ''القدرة على توفير مستلزمات الأنشطة الإحصائية''.

٢٦ - لا بد من النظر إلى المؤشرات الإحصائية بوصفها الناتج النهائي لهياكل أساسية إحصائية معقدة في كثير من

الأحيان وضرورية إذا أريد إنتاج هذه المؤشرات بالجودة المناسبة. وعلى سبيل المثال، فإن التقديرات السكانية التي تكون أساسية بالنسبة للعديد من المؤشرات المعرب عنها كمعدلات أو كتقديرات لنصيب الفرد تتوقف على إجراء إحصاءات دورية للسكان لتوفير نقاط مرجعية وعلى أنظمة تسجيل الإحصاءات الحيوية أو غيرها من المصادر للسماح بإعداد تقديرات سكانية في الفترات الفاصلة بين تعدادين للسكان. وتتوقف إحصاءات اجتماعية عديدة على الدراسات الاستقصائية الاجتماعية التي تتطلب خبرة متواصلة إذا أريد لها أن تجرى بشكل سليم. وتستوجب المقاييس المعقدة مثل الناتج المحلي الإجمالي إطارا واسعا من الدراسات الاستقصائية للمؤسسات التجارية، والمصادر الإدارية والهيكل الأساسي الداعم إذا أريد للإحصاءات أن تكون ذات نوعية مناسبة. وثمة تركيز مفرط يوضع على المؤشرات (التي هي الناتج النهائي) بينما لا تحظى مصادر الإحصاءات والهياكل الأساسية التي تدعمها إلا باهتمام ضئيل. وينظر إلى غالبية وكالات المعونة والجهات المانحة لها على أنها تقدم المساعدة لإجراء الدراسات اللازمة من أجل بلوغ أهدافها دونما اعتبار لبناء القدرات الوطنية.

٢٧ - وينبغي أن يدرك البلدان والمانحون الدوليون بأن كل مبادرة إحصائية تتوقف على القدرات الإحصائية الأساسية في البلد وبأن الأنشطة الممولة من جهات دولية يجب أن تساهم في استمرار هذه القدرات. ومن الضروري أن تدعم تلك الأنشطة الاحتياجات الإحصائية الوطنية والدولية لا أن ينظر إليها على اعتبار أنها موجهة نحو تحقيق أهداف دولية فقط. وينبغي تعزيز استخدام المعلومات الإحصائية على نحو فعال في الحكومات الوطنية، وللمجلس والمانحين الدوليين دور هام يتعين القيام به، إذا أريد للنظام الإحصائي أن يحصل على دعم مالي وسياسي متواصل من الحكومة الوطنية المعنية.

٢٨ - ومن المهم الإشارة إلى أن موارد المانحين كثيرا ما تكون مقيدة بأهداف دولية محددة بينما توصف بأنها تدعم بناء القدرات الإحصائية. وبالرغم من أن هذه الموارد قد توفر الدعم المالي، فثمة قلق كثيرا ما يعرب عنه من أن هذه البرامج قد تستهلك الخبرة الإحصائية المتاحة في البلد وتؤدي بالتالي إلى تحريف الأولويات إجمالا. وإذا كان الأمر كذلك، فإنها لا تمثل بناء للقدرات الإحصائية بل تحويلا للقدرات الإحصائية. ومن المهم أن تضيف البرامج المدعومة من المانحين بشكل فعلي إلى الموارد المستدامة في البلد.

٢٩ - ونحن نرى أنه ينبغي تطوير أي مؤشر للقدرات الإحصائية ورصده. ويمكن أن يكون هذا المقياس مبنيا على مستوى الأنشطة الإحصائية الاعتيادية في البلد، وعلى وجود الكم اللازم من الدراسات الاستقصائية والتحليلات الإحصائية بشكل متواصل ووجود العناصر الأساسية للهيكل الأساسي الإحصائي. وينكب على هذا الأمر فريق عمل ضمن مبادرة ''الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين'' (باريس ٢١)، اعتمادا على إطار تقييم نوعية البيانات الذي وضعه صندوق النقد الدولي. ويتمثل أحد أوجه القلق في أن هذه المبادرة والمؤشر الناجم عنها لا ينبغي أن تهيمن عليهما الإحصاءات الاقتصادية بل ينبغي أن يضم الطائفة الواسعة للمجالات الإحصائية التي تشملها النظم الإحصائية القومية والمؤشرات التي نظر فيها في هذا التقرير. كما أن عضوية فرقة العمل هذه لا تقوم على التمثيل القطري. **ونحن نوصي بضرورة معالجة هذا الأمر وبأن تقدم المقترحات النهائية إلى اللجنة الإحصائية.**

٣٠ - وتمثل عملية بناء القدرات الإحصائية ورصدها مسألة جهازية. وقد أخذنا تلك الحقيقة في الاعتبار في توصياتنا من نواحي عديدة. أولها أننا ركزنا على المؤشرات (خاصة في المستويين الأولين من الإطار) التي يتوقع أن يسهُل

على معظم البلدان جمعها (ربما في بادئ الأمر بمساعدة إحصائية لكن كجزء من البرنامج الإحصائي الجاري في الوقت المناسب). وثانيا نقترح إجراء تقييم منهجي لمدى توفر المؤشرات وتواترها في فئات الأولوية. وثالثا، حددنا في بعض الحالات سلسلة من النقاط التقريبية المتلاحقة لوضع المؤشرات المثلى التي يمكن للبلدان جمعها بقدر ما تتطور قدراتها الإحصائية. ونحن نوصي باتباع هذا النهج فيما يتعلق بتعهد الإطار وتطويره.

دال – عبء الاستجابة الملقى على عاتق البلدان

٣١ – من أوجه القلق التي كثر سماعها أن الطلب غير المنسق على مجموعة كبيرة من المؤشرات الإحصائية المختلفة يلقي عبئا على عاتق المكاتب الإحصائية الوطنية لا يمكنها الاستجابة له أو أن هذا العبء غير متوافق مع الاحتياجات الإحصائية الوطنية ويؤدي إلى تحويل الموارد الشحيحة (المهارات والأموال على حد سواء) عن الأولويات الأخرى. وتود المكاتب الإحصائية الوطنية عموما تلبية جميع الاحتياجات المعرب عنها طالما أنها قائمة على أساس صحيح من الناحية الفنية، إلا أنه يخشى ألا تلبى هذه الاحتياجات في حدود الموارد (المالية والمهارات على حد سواء) المتاحة.

٣٢ – وقد اتخذت الوكالات الدولية عدة خطوات في الأعوام الأخيرة لتحقيق التوازي بين احتياجاتها الإحصائية وتحسين التنسيق عند طلب إحصاءات من البلدان، لا سيما عن طريق إنشاء آليات مشتركة لجمع البيانات. ويجب أن تستمر هذه العملية بهدف زيادة تنظيم ما تطلبه من البلدان.

٣٣ – وهناك حلان لمشكلة تزايد الطلب بشكل عام: تخفيض الطلب أو زيادة الموارد ومن ثم القدرة الإحصائية. ويمكن أن يلبي الحل الثاني احتياجات المستعملين بشكل أحسن كما أنه مفضل لكن الحلين لازمان على أي حال في المدى القصير.

٣٤ – فيما يتعلق بإدارة الطلب يرد فيما يلي بعض الخطوات المفيدة:

- التوفيق بين الاحتياجات الإحصائية الدولية والوطنية مما يخفض العبء؛
- إنشاء هيكل هرمي للمؤشرات الإحصائية بما يمكن الدول من تحديد أولوياتها بشكل منهجي بدرجة أكبر؛
- وضع مزيد من الإرشادات عن أفضل الممارسات وعمليات القياس؛
- مزيد من التنسيق بين الوكالات الدولية بشأن الاحتياجات من البيانات والاشتراك في جمع البيانات من الدول الأعضاء.

٣٥ – وبالنسبة لزيادة الموارد وتعزيز القدرة:

- من الضروري زيادة التمويل المتاح للمكاتب الإحصائية الأقل تطورا، وذلك أمر ستدعو إليه الحاجة باستمرار. وفي المدى البعيد يجب أن يتحقق ذلك من داخل البلد نفسه لكنه يأتي غالبا في صورة شراكة بين الحكومات الوطنية والمانحين الدوليين في المدى القصير؛
- ولن ينشأ مناخ يساعد على دعم النظام الإحصائي في البلد إلا إذا نظرت الحكومات الوطنية إلى المعلومات الإحصائية بوصفها ضرورية لدعم السياسات العامة الوطنية والحكم الرشيد. وتحتاج الحكومات، في سعيها إلى توفير إدارة عامة تتسم بالفعالية والكفاءة إلى اعتبار الإحصاءات جزءا من الحل وليس مجرد بند إضافي للإنفاق العام؛

- ومن الضروري إنشاء هيكل أساسي إحصائي أولي وتوفير قدر كاف من المهارات المهنية والتقنية؛
- وبالنسبة للمانحين يجب أن يكفلوا تعزيز كافة الأنشطة الإحصائية للقدرة الإحصائية المستدامة، وإعلاء قيمة الإحصاءات لدى الحكومات الوطنية عن طريق مراعاة الاحتياجات الوطنية.

٣٦ - تتفاوت الآثار المترتبة على الموارد في النواتج الإحصائية الجديدة تفاوتا شديدا من بلد إلى آخر، وتتوقف على المستوى القائم من القدرة الإحصائية من أقل التكاليف الإضافية إلى أعلاها. ويمكن تحديد تسلسل هرمي للآثار المترتبة على الموارد كما يلي:

- في بعض الحالات تقتصر المسألة على تحليل البيانات الموجودة بطريقة مختلفة لكي يتسنى توفير الناتج المطلوب. ويمكن أن يكون التحليل على أساس نوع الجنس مثالا على ذلك ما دامت المعلومات الأساسية المتعلقة بنوع جنس الأفراد قيد البحث متوفرة في كل سجل للبيانات. وفي مثل هذه الحالات تكون الموارد اللازمة صغيرة؛ (بافتراض توفر المهارات المهنية)
- ومن النُهُج التي تحتاج إلى مهارات مهنية أعلى، استخدام نظام وضع النماذج، والتقدير التوليفي وغيرها من التقنيات التحليلية المستخدمة لاستغلال مصادر البيانات القائمة لأغراض جديدة. ويمكن أن تكون التكلفة المالية منخفضة لكن المعرفة الفنية المطلوبة لتحقيق نواتج عالية الجودة تكون كبيرة.
- وفي حالات أخرى، ربما يستلزم الاحتياج الجديد جمع عدد صغير من البنود الإضافية وتحليلها باستخدام الدراسات الاستقصائية القائمة وقد تكون تبعات ذلك على الموارد أكبر قليلا لكن ما دامت القدرة الإحصائية الأساسية متوفرة سيكون من الممكن بصفة عامة دعم هذا الاحتياج؛
- وقد تكون الآثار أكبر من ذلك فقد يستلزم الاحتياج الجديد زيادة كبيرة في أحجام العينات المستخدمة. وتعد التقديرات الإقليمية ودون الوطنية التي تلزم غالبا للأغراض الوطنية خير مثال على ذلك؛ كما أن تقديرات فئات السكان الفرعية مثال آخر. وكلاهما يمكن أن يشكل إضافة كبيرة إلى التكاليف القائمة وإلى الحاجة إلى مهارات تحليلية؛
- وقد تزيد الآثار عن ذلك أيضا إذ قد يستلزم الاحتياج الجديد وضع نظام جديد تماما لجمع البيانات، كدراسة استقصائية جديدة للأسر المعيشية أو دراسة استقصائية جديدة للمؤسسات التجارية، على سبيل المثال. وذلك يستدعي عموما درجة أكبر من المتطلبات من حيث الوقت اللازم للإعداد والتكاليف التي تشمل تكاليف من يقومون بإجراء المقابلات وتكاليف معالجة البيانات وكذلك فيما يتعلق بتحويل مهارات مهنية وتقنية شحيحة من البرامج القائمة إلى دراسة استقصائية جديدة. ولتجنب تلك المسألة، هناك أمثلة أثقلت فيها الدراسات الاستقصائية القائمة بما يفوق طاقتها من الاحتياجات المتنافسة والمتضاربة أحيانا من البيانات إلى الحد الذي يدفع إلى التساؤل عما

إذا كانت إدارة تلك الدراسات ممكنة. وأيضا فإن العبء الملقى على عاتق من تشملهم الدراسة الاستقصائية يكون ثقيلا للغاية.

- وإذا كان المصدر الأساسي للبيانات نظاما إداريا فربما تستلزم الاحتياجات الجديدة إعادة بناء النظام (أو البرمجيات الحاسوبية الأساسية). وذلك يمكن أن يكون عملية رئيسية إلا إذا كان النظام الإداري تجري إعادة بنائه لأغراض أخرى، لكن بالنسبة لبعض الاستخدامات الإحصائية ربما يكون ذلك أفضل استراتيجية في الأمد البعيد للمكتب الإحصائي.

- وأخيرا قد تستلزم بعض الاحتياجات الجديدة هيكلا أساسيا هو ببساطة غير موجود في بلد بعينه. وعلى سبيل المثال يمكن ألا تتوفر بعض النظم الإدارية (مثل سجل الإحصاءات الحيوية) أو تكون في حالة سيئة تجعل من استخدامها لأغراض إحصائية مسألة غير عملية. وقد لا تتوفر عمليات القياس (مثل العمليات المستخدمة غالبا على سبيل المثال في بعض المؤشرات البيئية). وفي مثل هذه الحالات يتعين إنشاء هياكل أساسية أولية وهي عملية طويلة ومكلفة.

٣٧ - وبصفة عامة، كلما كانت الهياكل الأساسية الإحصائية الرئيسية في حالة أفضل كلما كانت استجابة البلد للمتطلبات الإحصائية الجديدة أكبر. وإذا أريد تحقيق الأهداف الوطنية والدولية سيلزم تعزيز الهياكل الأساسية الإحصائية الرئيسية في العديد من البلدان.

٣٨ - وعلى وجه الخصوص يتطلب الهيكل الأساسي الإحصائي اللازم لدعم تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والإحصاءات الحيوية إمكانيات كبيرة ويتسم بدرجة عالية من التعقيد. وهو يتطلب في الظروف المثالية قدرة على إجراء الدراسات الاستقصائية وإمكانية الوصول إلى نظم إدارية فعالة كمصادر للبيانات. وكلاهما ضروري لبرنامج المؤشرات بأكمله حيث أن العديد من تلك المؤشرات يعتمد عليهما.

٣٩ - ومن ثم نقدم التوصيات المترابطة التالية:

- **يجب أن يشترك في تحديد المؤشرات الإحصائية لأغراض الرصد المسؤولون عن السياسات العامة والمتخصصون في الإحصاء، ويجب أن تعتمد كل واحدة من هاتين الجماعتين على الوكالات الدولية والدول الأعضاء. وسنتعرض لهذه التوصية بالتفصيل في الفرع رابعا أدناه؛**

- **يجب أن يعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمانحون الدوليون بالحاجة إلى دعم وتنمية القدرة الإحصائية الأساسية في الدول الأعضاء، بما في ذلك الهيكل الأساسي الإحصائي وأن تعترف جميع أنشطة المانحين في مجال الإحصاء بالحاجة إلى معالجة الاحتياجات الإحصائية الوطنية والدولية؛**

- **ينبغي أن تزيد البرامج المدعومة من جهات مانحة القدرة الإحصائية للبلد بشكل فعلي لا أن تحول اتجاهها؛**

- **كجزء من هذا الاعتراف، يجب أن يشجع المجلس والمنظمات الدولية والمانحون استخدام الإحصائيات لدعم وضع السياسات العامة الوطنية بشكل فعال ودعم الإدارة العامة السليمة؛**

- **يجب أن تشمل المبادرة الرامية إلى وضع أحد مؤشرات القدرة الإحصائية الوطنية من خلال مبادرة "باريس ٢١"، الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية وأن تعدَّل لتشمل الدول الأعضاء وأن يقدم مقترح نهائي إلى اللجنة؛**

- **ينبغي للشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة أن تعزز وضع معايير وتوجيهات بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالمؤشرات كلما اقتضت الحاجة؛**

- **ينبغي للوكالات الدولية أن تسعى لتحسين تنسيق جمع البيانات من البلدان.**

هاء – الجودة والخواص الفنية

٤٠ – من المهم أن تكون المؤشرات الإحصائية المختارة مناسبة للغرض المطلوب وأن تفي بالمعايير الفنية. والقياس المتعلق بالأغراض الإحصائية هو تخصص كثير من المتطلبات، يستلزم قيام المتخصصين بالإعداد. ويجب أن تتسم التعريفات والمفاهيم بالدقة بقدر الإمكان وأن تتفق مع الاستخدام المزمع لها. ويجب أن تفي الإحصاءات الناتجة بمعايير الجودة الإحصائية وأن تتفق مع المعايير الدولية حيثما وجدت. ويحتاج وضع مؤشرات إحصائية عالية الجودة إلى الوقت ومن المحتمل أن يتطلب اختبارات ميدانية وتقييما قبل أن يصبح من الممكن وضع المؤشرات المناسبة.

٤١ – وقد قامت البلدان على مر الأعوام، وبشكل مستقل إلى حد بعيد عن الحاجة إلى رصد أهداف المؤتمرات، بوضع سلسلة من الإحصاءات الأساسية مثل التقديرات السكانية والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات العمر المتوقع. وقد طورت هذه الإحصاءات بمرور الزمن من خلال عمليات واسعة النطاق؛ وثمة مبادئ توجيهية دولية لدعم أفضل الممارسات كما أن الخصائص الإحصائية باتت مفهومة إلى حد بعيد. وما دامت هذه المؤشرات مناسبة لأهداف المؤتمرات تكون متاحة بالفعل لأغراض الرصد. ومع ذلك، فحتى بالنسبة لهذه المؤشرات، تختلف النوعية الفعلية من بلد لآخر حسب قوة الهياكل الأساسية الإحصائية في كل بلد والقدرة الإحصائية الأساسية.

٤٢ – لكن بالنسبة للمجالات الجديدة المتعلقة بالسياسات العامة مثل حقوق الإنسان والحكم الرشيد، لا توجد مؤشرات إحصائية ثابتة. وسيستغرق وضع هذه المؤشرات بعض الوقت وستحتاج العملية لمشاركة المتخصصين الإحصائيين والمسؤولين عن السياسات العامة.

٤٣ – وثمة صعوبة أخرى تتعلق ببعض المؤشرات التي وضعت حديثا وهي إمكانية الاتفاق على أهداف تتصل بالتحسينات المقبلة اعتبارا من تاريخ أساسي معين (منها على سبيل المثال خفض معدل وقوع حدث معين بنسبة الثلث خلال فترة عشرة أعوام) فما لم يتوفر المؤشر الإحصائي المستخدم لرصد هذا الهدف على نطاق واسع في زمن الأساس، فلن تكون هناك قيمة أساسية يمكن الاستناد إليها في قياس التقدم المحرز. وليس هناك حل سهل لهذه المشكلة، ولكن عند اختيار هذه الأهداف، تكون هناك حاجة لأن يدرك المؤتمر الحاجة إلى دعم وضع مقاييس لخط الأساس. وما لم يحدث ذلك، سيكون هناك خطر إثارة الشكوك بشأن عملية تحديد الأهداف برمتها. **ونحن نوصي بأخذ الحاجة إلى مقاييس لخط الأساس في الاعتبار عند اختيار الأهداف التي تتطلب قياس يطرأ عليها من تغيير ابتداء من نقطة زمنية معينة.**

واو – الاستمرارية والتغيير

٤٤ – يجب أن تتوفر عملية استعراض وتطوير منتظمة بالنسبة لجميع الإحصاءات. ونظرا للتغير الذي يطرأ على

البيئة الاقتصادية والاجتماعية، يلزم تعديل الإحصاءات المستخدمة في رصد التطور لكي تتمكن من قياس الحالة الجديدة ومن ثم تحتفظ بأهميتها. وينطبق ذلك على المؤشرات الإحصائية التي ترصد أهداف المؤتمرات بنفس درجة انطباقه على سائر الإحصاءات الأخرى. وما لم تحدث عملية الاستعراض والتجديد هذه، ستفقد المؤشرات الإحصائية أهميتها تدريجيا. وبالنسبة للإحصاءات العالمية، هناك سبب آخر يحتم تطويرها باستمرار. فالحاجة إلى وضع مؤشر على نحو سريع قد تعني بشكل منطقي أن المعايير الفنية قد اختيرت لبيان حقيقة ما يمكن إنجازه في الأمد القصير. مع ذلك فبتطور القدرات الإحصائية، يمكن أن تزداد المعايير التقنية المطبقة على أي مؤشر: ويمكن صقل التعريفات وتحسين نوعية المؤشر على صعيد عالمي. وتخلق هذه العملية تعارض بين الاستمرار على مر الأعوام وبين التغيير الضروري المطلوب لتحسين النوعية ومدى الملاءمة. ويلزم الاعتراف بهذا التوازن وهو يستلزم غالبا نوعا من الاستمرارية، لكن هناك أساليب متفق عليها مثل التنقيحات الإحصائية، من أجل تلبية الحاجة إلى تحقيق الاتساق في السلاسل الزمنية.

٤٥ - ونوصي بما يلي:

- **أن تخضع المؤشرات الإحصائية لإعادة النظر والتحسين بشكل دوري؛**
- **وعندما تؤدي إعادة النظر هذه إلى تغيير، يتعين توفير نهج لمساعدة البلدان على التحول إلى المؤشر المحسّن مع الاحتفاظ بالاستمرارية من الماضي القريب.**

ثالثا - تقييم فني وإطار للمؤشرات

٤٦ - أسفرت مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات عن تحديد زهاء ٢٨٠ مؤشرا مستقلا، كانت بغالبيتها العظمى ذات طبيعة إحصائية. واستندت هذه القائمة إلى ١٥ مؤتمرا عالميا ذكرت في أحد تقارير الأمين العام لعام ١٩٩٩ (E/1999/11). وبالتشاور مع أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسعت القائمة ليؤخذ في الاعتبار المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع (داكار ٢٠٠٠) وعدد من الدورات الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت على سبيل المتابعة للمؤتمرات (المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين ١٩٩٥ على سبيل المثال) حتى آذار/مارس ٢٠٠١. وتضمنت القائمة المؤشرات التي حددتها المبادرات الشاملة لعدة مؤتمرات وهي: مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية - التقييم القطري المشترك، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع والأهداف الإنمائية الدولية. ولم ينظر بعد ذلك في أي مؤتمرات أخرى غير أنه أدرج ٤٨ مؤشرا تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/56/326، المرفق).

٤٧ - وتشمل هذه المؤشرات طائفة واسعة من المواضيع المختلفة. ولكنها لا تشتمل على جميع المؤشرات الإحصائية التي اعتبرتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية مستصوبة. إذ أنها لا تشمل إلا المؤشرات التي حددتها مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة. وبالتأكيد ستقوم الاجتماعات المقبلة بتحديد مجالات جديدة تستدعي أن ترصد سياستها العامة (انظر الفرع رابعا أدناه). ويتعلق الفرع ثالثا بشكل أساسي بالمؤشرات الـ ٢٨٠ المحددة.

ألف - أفرقة الخبراء ومهمتها

٤٨ - كما ذكر أعلاه، قسمت المؤشرات إلى ٧ ميادين فرعية وأنشئت أفرقة خبراء لكل ميدان (الديموغرافيا، والصحة والتغذية، والبيئة والطاقة، وعلم الاقتصاد والفقر، والعمالة واليد العاملة، والتعليم، ومسائل اجتماعية أخرى).

٤٩ - أجرت أفرقة الخبراء، بدعم من موظفي الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، تقييما فنيا لكل مؤشر من المؤشرات، وهو متاح على موقع هذه الشعبة على شبكة ''ويب'' (http://esa.un.org/unsd/indicatorfoc/) وسيجري تعهده في المستقبل. ويتضمن هذا المصدر تفاصيل التعاريف والخصائص المتعلقة بكل مؤشر من المؤشرات، **وإننا نوصي بأن يصبح موقع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة على شبكة "ويب" هو المصدر النهائي للمعلومات الفنية المتعلقة بالمؤشرات.**

٥٠ - ويتضمن هذا التقرير موجزا للنتائج التي توصلت إليها أفرقة الخبراء. كما أعدت وثيقة معلومات أساسية بعنوان ''التقييم الفني للمؤشرات الإحصائية'' لإعطاء صورة أشمل عن عمل أفرقة الخبراء.

٥١ - وحددت أفرقة الخبراء ميادين فرعية في كل ميدان بوصفها مجالات مستقلة قائمة بذاتها للسياسات العامة ووزع كل مؤشر على أحد مستويات الأولوية الثلاثة كما يلي:

- المستوى الأول: أدرج عدد ضئيل من المؤشرات في المستوى الأول الذي تتضمن المؤشرات الضرورية للرصد العام والتي تشجع جميع البلدان على جمعها؛
- المستوى الثاني: يتضمن المستوى الثاني المؤشرات التي تزيد من كمية المعلومات الواردة في المستوى الأول وتساعد على نقل صورة أكمل. ومن المرجح أن تكون هذه المؤشرات حيوية لأغراض رصد السياسات الوطنية والمقارنة على الصعيد الدولي على حد سواء؛
- المستوى الثالث: المستوى الثالث من المؤشرات ضروري للحصول على صورة أكمل عن الحالة السائدة في أي ميدان (رهنا بالظروف الوطنية).

وأدرجت غالبية المؤشرات المتبقية في مستوى رابع من المؤشرات الإضافية. وسيكون الكثير من هذه المؤشرات الأخيرة ذا قيمة لوصف الجوانب الإضافية التي يتسم بها الميدان وإلقاء المزيد من الضوء على مجالات السياسات العامة. واستبعدت بعض المؤشرات إما لوجود عيوب فنية جوهرية أو بسبب تفضيل بديل آخر.

باء - معايير اختيار المؤشرات

٥٢ - لا بد من أن تستند عملية اختيار المؤشرات إلى احتياجات السياسات العامة ولكنها تشمل أيضا موازنة عدد من المعايير التي تتصل بمدى مناسبة المؤشرات للسياسات العامة وخصائصها الفنية ومدى توفرها في الوقت الراهن (أي الآثار المترتبة على مدى الإمكانية وتوفر الموارد والقدرات الإحصائية في تحقيق مقياس مقبول في نسبة كبيرة من البلدان). وعلى الرغم من أن المرء قد يتطلع إلى تحديد مؤشر ما يستوفي جميع المعايير، غير أن ذلك لن يتحقق عمليا. وما يجب عمله هو التحقق من مدى وفاء المؤشر بالمعايير وتحديد ما إذا كان عدم وفاء المؤشر بأي معيار وحيد له أهمية حاسمة تحول دون استعماله. ويمكن تحديد عدد كبير من المعايير، غير أننا نرى أن أهمها هو التالي:

مدى الملاءمة للسياسات العامة

٥٣ - فيما يتعلق بمدى الملائمة للسياسات العامة:

- يجب أن تكون للمعايير ملائمة لاحتياجات السياسات العامة؛
- ينبغي للمعايير أن تقيس الهدف الحقيق للسياسات العامة (أو توفير مقياسا غير مباشر يتلاءم مع رصد السياسات العامة)؛
- ينبغي أن تكون المؤشرات عادة مناسبة للسياسات العامة العالمية؛

- ينبغي أن تكون المعايير واضحة بدرجة تسمح بتفسيرها: لا ينبغي أن تكون التغييرات التي تحدث على مر الزمن في أي اتجاه من الاتجاهات غامضة فيما يتعلق بتفسير السياسات العامة، وينبغي أن تكون الاختلافات الكبيرة بين البلدان ذات مغزى بالنسبة لأهداف السياسة العامة.

الخصائص الفنية

٥٤ - فيما يتعلق بالخصائص الفنية:

- ينبغي أن تتلاءم خصائص المؤشرات الفنية مع الغرض، مع الإدراك أن التغيير الذي يجري على مر الزمن غالبا ما يكون أكثر أهمية من مستوى المؤشر؛
- المؤشرات التي لا تغطي المجتمع المستهدف بشكل كامل ينبغي أن يكون لها تغطية كافية لكفالة ألا تؤدي قيم المؤشر إلى تضليل مستعملي السياسات العامة (أي أنه ينبغي أن يكون التحيز المحتمل في قياس هدف السياسة العامة الحقيقي ضئيلا)؛
- ينبغي، إذا أمكن، وحيثما يصعب قياس المؤشرات في البلدان التي ليست لديها قدرة إحصائية كافية، توفير بدائل مبسطة لاستخدامها إلى حين تمكن القدرة الإحصائية من دعم المقياس ذي المتطلبات الأكثر؛
- ينبغي ألا تتأثر المؤشرات بالفوارق المؤسسية والثقافية القائمة بين البلدان والتي تنشأ على مر الزمن؛
- ينبغي أن يتبدى في المؤشرات التغيير الذي يجري على مر الزمن بقدر يدعم عملية رصد السياسات العامة؛
- ينبغي إنتاج المؤشرات بما يكفي من التواتر وحسن التوقيت لدعم عملية رصد السياسات العامة؛
- ينبغي أن تتوافق المؤشرات مع المعايير الدولية، إن وجدت هذه المعايير.

الاقتصاد في النفقات، ومدى التوفر، والتكلفة

٥٥ - فيما يتعلق بالاقتصاد في النفقات، ومدى التوفر، والتكلفة، ينبغي لدى النظر في وضع مؤشرات وأهداف إضافية للسياسات العامة مراعاة ما يلي:

- ينبغي، كلما أمكن، استخدام المؤشرات التي أدرجت بالفعل في إطار الأولويات (وعلى الأخص المؤشرات الواردة في المجموعات الرئيسية القائمة)؛
- لا ينبغي إيجاد ارتباط وثيق بين المؤشرات التي أضيفت إلى الإطار والمؤشرات الأخرى التي أدرجت فيه بالفعل، وينبغي أن تعكس جانبا جديدا للمسألة المعنية في السياسة العامة؛
- وحيثما تقسم المؤشرات إلى مؤشرات جزئية (مثلا الوفيات بحسب السبب أو الالتحاق بالمدارس بحسب العمر) ينبغي أن تحقق المؤشرات الجزئية ما يلي لتستحق إدراجها بشكل منفصل في الإطار:
  - دعم أهداف مستقلة للسياسات العامة؛
  - و/أو إظهار الفوارق الهامة القائمة في الاتجاهات الزمنية؛
  - و/أو إظهار الفوارق الهامة القائمة في البلدان المتشابهة؛
- ولا بد أن يتجلى في اختيار المؤشر مدى توفر المعلومات اللازمة لدعم المؤشر والقدرات الإحصائية في طائفة واسعة من البلدان المختلفة؛
- لا ينبغي أن تستتبع المؤشرات التي تستدعي مصادر بيانات جديدة أعباء (مثل التكاليف المالية وتكلفة

الفرصة والاحتياجات من المهارات إلى ما هنالك) غير متناسبة مع منفعتها بالنسبة لمعظم البلدان.

جيم – معايير تحديد مستويات الأولوية

٥٦ - نحن نرى أن مستوى الأولوية لمؤشر ما يجب أن يستند إلى احتياجات السياسات العامة. كما يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضا سلامته من الناحية الفنية ومدى توفر المعلومات بشأنه وعلاقته بالمؤشرات الأخرى في الإطار (حيثما كان ذلك مناسبا). ومن الطبيعي أن يعتبر أي امرئ ذي علاقة بموضوع معين أن هذا الموضوع له أولوية عليا. ولا بد أن يكون يجري تقييم الأولويات على أساس قوي ومستقل بحيث يقيم أي مؤشر وهدفه المتصل بالسياسة العامة تقييما منصفا، بحيث يمكن مقاومة ''تضخم الأولويات'' بمرور الزمن. وينبغي أن يشترك في تلك العملية المسؤولون عن وضع السياسات العامة والمتخصصون في الإحصاء، وأن تأخذ الأولويات الوطنية والدولية في الاعتبار. وقد قمنا بمحاولة لتحقيق ذلك في الإطار المقترح كمجموعة من المقترحات الأولية ولكننا نوصي أيضا باعتماد إجراء يمكن بموجبه إبقاء هذا الأمر قيد الاستعراض. ونقترح المعايير التالية:

- المؤشرات التي لها أولوية المستوى الأول ينبغي أن تشكل السند الأساسي لرصد السياسات العامة ذات الأهمية العليا على الصعيدين العالمي والوطني. وهي تمثل، مهما تكن محدودية القدرة الإحصائية المتوفرة، المؤشرات التي تعتبرها البلدان والوكالات الدولية ضرورية لرصد فعالية السياسات العامة على أرفع المستويات. ومع أنه ينبغي أن يتوقف عدد المؤشرات في هذه الفئة على مدى أهمية السياسات العامة، نقترح، كمبدأ توجيهي، ألا يستهدف أي ميدان رئيسي (الاقتصاد أو الصحة على سبيل المثال) ما يربو على ٤-٨ مؤشرات من التي لها أولوية المستوى الأول. وينبغي أن تكون لمعظم الميادين مؤشرات تقل عن ذلك عددا؛
- المؤشرات التي لها أولوية المستوى الثاني ينبغي أن تغطي أهداف سياسات عامة (ميادين فرعية مختلفة) تختلف عن تلك التي تغطيها مؤشرات الأولوية العليا. ولا بد أن تكون أهداف السياسات العامة هذه على درجة كافية من الأهمية لتستحق أن يخصص لها مؤشر له أولوية المستوى الثاني. وليست جميع الميادين الفرعية بالضرورة على هذه الحال. ونقترح، كمبدأ توجيهي، ألا يستهدف أي ميدان رئيسي للسياسات العامة (الاقتصاد أو الصحة على سبيل المثال) تحديد أكثر من ٨-١٠ مؤشرات من التي لها أولوية المستوى الثاني. ويتعين أن تكون لمعظم الميادين مؤشرات تقل عن ذلك عددا؛
- ينبغي للمؤشرات التي لها أولوية المستوى الثالث دعم احتياجات السياسات العامة التي، على رغم أهميتها، إما أنها ثانوية أو تعتبر أقل أهمية من غيرها. وكمبدأ توجيهي، نقترح ألا يستهدف كل ميدان من ميادين السياسات العامة الرئيسية تحديد أكثر من ١٠-١٢ مؤشرا من مؤشرات المستوى الثالث. وينبغي أن تكون لمعظم الميادين مؤشرات تقل عن ذلك عددا؛
- كما يلزم أن تؤخذ في الاعتبار المؤشرات ذات الصلة بمسائل هامة تشمل عدة ميادين من قبيل الفقر أو القضايا الجنسانية أو رفاه الأطفال؛
- ينبغي بشكل عام أن يمنح مستوى من الأولوية للمؤشرات التي تدعم عدة أهداف تتعلق بالسياسات العامة يتجلى فيه ذلك التعقيد.

٥٧ - واتضح لنا لدى تطبيق هذه المعايير لوضع الإطار المقترح أنه في بعض الحالات بالرغم من أن هدف السياسة العامة يسمح بوضع المؤشر في مستوى معين. غير أن أوجه الضعف الإحصائي التي يتسم بها المؤشر المقترح و/أو مشاكل القياس دفعنا إلى وضع المؤشر في مستوى أدنى. ويرد مزيد من التفاصيل في التقييم الفني الخاص بكل مؤشر في الموقع المذكور أعلاه على شبكة ''ويب''.

٥٨ - وتتجلى في الأرقام المقترحة لكل مستوى الحقيقة المتمثلة في أن القصد من المؤشرات ليس إحلالها محل القدر الكبير من النواتج الإحصائية المفصلة الصادرة عن أجهزة الإحصاء الوطنية التي تدعم احتياجات المستعملين. بل الهدف المتوخى منها هو استخدامها كمؤشرات رفيعة المستوى لأغراض الرصد. وتعكس الأرقام المقترحة المستويات القائمة للقدرة الإحصائية في طائفة واسعة من البلدان المختلفة التي لم يكتمل تقدمها. وبارتفاع مستوى القدرة الإحصائية العام، يمكن إعادة النظر في إمكانية زيادة مجموعة المؤشرات.

٥٩ - وإضافة إلى المعايير المذكورة أعلاه، طلب من أفرقة الخبراء أو يراعوا بالتحديد المؤشرات الواردة في المجموعات القائمة الرئيسية من المؤشرات الرفيعة المستوى ما لم يكن هناك سبب فني جوهري يستدعي التوصية ببديل.

٦٠ - وكانت مسألة مدى توفر المؤشرات من المشاكل الشائكة التي اعترضت أفرقة الخبراء إذ أنه كان يستحيل إجراء تقييم مفصل لمدى توفر ٢٨٠ مؤشرا في جميع بلدان العالم في غضون الفترة الزمنية التي كانت متاحة لهم. وعليه، **نوصي الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بأن تقدم تقريرا إلى اللجنة الإحصائية عن مدى توفر المؤشرات في المستويين الأول والثاني (والمستوى الثالث حيثما تتوفر المعلومات) للإطار المقترح. وينبغي أن يتضمن التقرير تقييما لما قد يستدعيه سد النقص.**

دال - المؤشرات التي نظر فيها

٦١ - نظرنا بصفة عامة في الـ ٢٨٠ مؤشرا التي حددت في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة. غير أننا إضافة إلى ذلك، نظرنا في عدد ضئيل من المؤشرات العامة (contextual) (من مثل عدد السكان في فئة عمرية محددة بحسب نوع الجنس) الضرورية لتوفير القواسم للمؤشرات الأخرى. كما نظرنا في عدد ضئيل للغاية من المؤشرات الأخرى التي تشكل جزءا لا يتجزأ من إنتاج المؤشرات المطلوبة.

٦٢ - وثمة مؤشرات أخرى حددتها الوكالات الدولية أو تستخدم في كثير من البلدان لأغراض رصد السياسات العامة ولا تظهر في الإطار المقترح.

٦٣ - في الإطار الرئيسي أسندت المؤشرات الواردة في المجموعات الرئيسية للمؤشرات (مجموعات البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية - التقييم القطري المشترك، والأهداف الإنمائية الدولية، وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع، والأهداف الإنمائية للألفية، ومؤشرات التنمية المستدامة) (أو مؤشرات مكافئة وثيقة الصلة بها) اسنادا ترافقيا للمجموعات التي تنتمي لها. وثمة عنصر يقوم على الاجتهاد والتقدير في ذلك الاسناد الترافقي. وتوجد فروق فنية في بعض الحالات بين المؤشر بصيغته الواردة في الإطار وما يقابله من مؤشرات في المجموعة الرفيعة المستوى.

٦٤ - وإضافة إلى الميادين السبعة، فقد تحينا عددا ضئيلا من المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان والحكم الرشيد. وبالمثل، ثمة مؤشران بيئيان لم يدرجا لأنهما ليسا اخصائيين وعليه فهي خارج نطاق ولايتنا.

٦٥ - ولن يكون وضع مؤشرات إحصائية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد بالعملية السهلة وسيستغرق وقتا طويلا. ونحن **نوصي اللجنة بأن تنشئ آلية (لربما "فريق مدينة" (الأفرقة التي تسمى بأسماء المدن) يضم المتخصصين في الإحصاء وغيرهم بما في ذلك المسؤولون عن السياسات العامة) لوضع مؤشرات إحصائية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد**). وأيا تكن الآلية المنشأة، فإنه ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار المبادرات القائمة في هذا الميدان وعلى الأخص أنشطة المتابعة المتعلقة بمؤتمر الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية الذي عقد في مونترو في سويسرا في الفترة من ٤ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومع تقديرنا لأهمية هذا المجال، إلا أننا نرى أن الأفضل هو ''الأداء بشكل سليم'' وليس ''الأداء بشكل سريع'' إذا أريد توسيع نطاق تبني المؤشرات في جميع أنحاء العالم.

هاء - المسائل العامة والمسائل ذات الصلة بالميادين

المقاييس المقارنة

٦٦ - تقتضي عمليات المقارنة الدولية وضع الإحصاءات بطريقة قابلة للمقارنة مباشرة، ولهذا السبب تقدم جميع المؤشرات تقريبا في شكل معدلات أو نسب أو أنصبة للفرد. وهي تستدعي قاسما (غالبا ما يكون رقما ما متعلقا بالسكان). وتستخدم المقاييس الاقتصادية وغيرها من المقاييس الناتج المحلي الإجمالي كقاسم بالطريقة ذاتها. ويثير هذا الأمر عددا من المسائل الهامة وهي:

- إن انتشار استخدام تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتقديرات السكانية بهذه الطريقة يؤكد أهمية جودة هذه التقديرات، وأهمية الهيكل الأساسي الإحصائي الذي يدعمها، هذا إذا أريد لطائفة واسعة من المؤشرات أن تكون موثوقة بدرجة كافية؛
- تتطلب تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتقديرات السكانية على السواء قدرة إحصائية كبيرة وهيكلا أساسيا قويا إحصائيا، هذا إذا ما أريد لها أن تنتج بانتظام؛
- ومع أن التقديرات السكانية المباشرة تستدعي تعداد السكان بحسب نوع الجنس والفئة العمرية العامة (صفر-٤، ٥-١٤، ١٥-٦٤، ٦٥+)، فإن الأمر يقتضي تقديرات أكثر دقة لدعم مجموعة من المؤشرات. فعلى سبيل المثال، يؤدي تحديد فئات عمرية محددة بخمس سنوات إلى زيادة صحة معدلات الوفيات أو الخصوبة لكل من الفئات العمرية (وبالتالي مقاييس معينة من مثل المعدل الإجمالي للخصوبة). كذلك الأمر، فإنه يلزم تحديد فئات عمرية أخرى لدعم مؤشرات معينة من قبيل معدلات المشاركة التعليمية أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛
- وثمة صعوبة أخرى ألا وهي أن بسط الكسر الخاص بمؤشرات من هذا النوع والقاسم السكاني غالبا ما يوفرا من مصادر مختلفة في بلد ما وقد لا يكونان متسقين. وعليه، يجوز ألا تقر الوزارة الرائدة المسؤولة عن السياسات العامة بالمعدلات بعد حسابها. وفي حالات قصوى أخرى، يمكن أن تستخدم قواسم مختلفة متعلقة بالسكان لمجالات سياسات عامة مختلفة. وهذا الأمر بالطبع غير مرض وقد يستتبع لدى حدوثه مشكلة شاملة في عملية ضمان الاتساق والجودة. وللوكالات الدولية دور هام تؤديه في مجال ضمان الجودة يتمثل في تحديدها هذه الحالات، ويمكنها أن تكون عاملا حافزا في مساعدة البلدان على حلها.

٦٧ - **ونحن نوصي بما يلي:**

- **ينبغي للجهات المانحة الدولية والبلدان ذاتها، لدى النظر في القدرة الإحصائية، أن تأخذ في الاعتبار الخاص أهمية وجود مجموعة أساسية من الإحصاءات الديمغرافية وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي كجزء لا يتجزأ من العديد من المؤشرات الإحصائية؛**
- أن **يعترف بالحاجة إلى استخدام إحصاءات متسقة في بسط الكسر والقاسم الخاصين بالمؤشرات، وأن تعمل الوكالات الدولية لتحديد أوجه عدم الاتساق وأن تقوم بدور حفاز في مساعدة البلدان على حلها.**

٦٨ - وثمة عدد كبير من المؤشرات التي تستمد عادة من الأجهزة الإدارية القائمة منذ زمن في بعض البلدان (على سبيل المثال، معدل وفيات بحسب الأسباب، ومعدل الخصوبة، ومعدل الالتحاق الصافي بالمدارس والكثير من معدلات الصحة المتعلقة بالخدمات الصحية وتوفيرها). وفي البلدان التي تنعدم فيها هذه الأجهزة، هناك مقاييس قائمة على الدراسات الاستقصائية تستخدم على نطاق واسع، يمكن أن يستمد فيها بسط الكسر والقاسم الخاصين بالمؤشر من تقديرات الدراسات الاستقصائية. وفي هذه الحال، يمكن عن طريق إجراء دراسة استقصائية خاصة يكرس لمجال معين وحيد من مجالات الاهتمام (تاريخ الصحة والخصوبة على سبيل المثال) أن تتوفر طائفة واسعة من قيم المؤشرات. وهذه الدراسات الاستقصائية يمكن بسهولة أن يتسع نطاقها لتتجاوز تلك الواردة في مستويات الأولوية الثلاثة للإطار. وهذه إمكانية قابلة للاستمرار لا سيما إذا ما أرادت البلدان الحصول على صورة أشمل عن حالة ما.

٦٩ - غير أنه لا يمكن لدراسات استقصائية تجرى لغرض مخصص أن توفر المعلومات اللازمة بصورة متواصلة لتتبع المؤشرات الهامة. ولكفالة توفر المعلومات الحيوية باستمرار، من الضروري استثمار موارد في الهيكل الأساسي الإحصائي، مما قد يشتمل على قواعد بيانات إدارية وقدرات لإجراء الدراسات الاستقصائية.

٧٠ - وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون عدد المؤشرات ذات الأولوية من الضآلة بحيث تكون لدى البلدان كافة الإمكانات اللازمة لإنتاجها.

البيانات الفوقية

٧١ - تتسم هذه البيانات بأهمية أساسية في حال أريد للمستعملين فهم أي مسائل خاصة تؤثر في قيم المؤشر الإحصائي بالنسبة لأي بلد من البلدان. والبيانات الفوقية الجيدة من قبيل ما يستلزمه المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات الخاصين بصندوق النقد الدولي هي من الاحتياجات العامة، لكن ثمة حالات محددة تنص على الظروف التي ينبغي بموجبها للبلدان توفير بيانات فوقية محددة:

- عندما تسفر الأولويات القطرية عن مؤشر لا يمكن مقارنته تماما بالمؤشرات التي تنتجها البلدان الأخرى. وسوف يؤدي عدم توفير بيانات فوقية مفيدة إلى عدم توفير ما يلزم المستعملين الذين يسعون إلى استخدام المؤشر لأغراض المقارنة؛
- حيثما اعتمدت معايير أو أهداف قطرية (لدى تحديد معيار قطري للفقر، مثلا)، ينبغي توفير أساس هذا المقياس للمستعملين؛
- سوف تتوقف التنبؤات السكانية بصورة حاسمة على الافتراضات التي توضع بشأن معدلات الخصوبة

المحددة لكل فئة عُمرية، مثلا. والتحديد الواضح للافتراضات الأساسية هو أمر ضروري للمستعملين؛

- الافتراضات التي تقوم عليها التقديرات السكانية الجارية فيما بين التعدادات في البلدان التي تكون نظم تسجيل المعلومات الحيوية فيها لا يمكن الاعتماد عليها أو لا يمكن استعمالها.

٧٢ - ونحن نوصي الدول الأعضاء بتوفير بيانات فوقية كافية لدعم احتياجات المستعملين، وبوجه خاص حيثما كانت المعايير القطرية تختلف عن المقاييس الدولية أو يمكن للافتراضات الأساسية أن تؤثر في القيمة المادية للمؤشر.

الإحصائيات الجنسانية

٧٣ - يستلزم عدد من المؤشرات إجراء تحليلات منفصلة حسب نوع الجنس. وبصورة عامة، **نوصي في حال إمكان دعم مصدر البيانات لتحليلا حسب نوع الجنس أن يجري توفير هذا التحليل للمؤشرات كافة.** ولزيادة التوضيح، حددنا في الإطار المؤشرات التي تحتاج خصوصا إلى تحليلات منفصلة حسب نوع الجنس.

مقاييس التوزيع

٧٤ - ثمة مسألة عامة تتعلق بتوفير مؤشرات تقيس انعدام المساواة والتوزيع في كل بلد من البلدان. ويلاحظ أن ثمة عددا ضئيلا من المؤشرات التي تركز على مسائل التوزيع (من قبيل نصيب أدنى خمس من السكان من الاستهلاك)، لكن الأغلبية العظمى للمؤشرات تستند إلى متوسطات قطرية. ومع أن هذا الأمر يخرج عن نطاق الولاية الموكولة إلينا، فإننا نشعر أن من واجبنا ملاحظة أن هذه المؤشرات ستحجب جانبا كبيرا من الحرمان وعدم المساواة في العالم. ومن شأن إجراء تحليل حسب المجموعات الفرعية (أي حسب نوع الجنس أو المنطقة أو الفئة العمرية أو فئة الدخل أو التصنيفات الإثنية والاجتماعية)، حيثما أمكن ذلك، إلقاء المزيد من الضوء على هذه المسألة. كذلك فإن اعتماد مقاييس إضافية لانعدام المساواة، من قبيل نسبة استهلاك أعلى ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية إلى أدنى ٢٠ في المائة، ينطوي على الكثير مما يستحق الثناء.

التواتر

٧٥ - إننا نعلق بوجه عام على تواتر توفير قيم المؤشرات. ففي العديد من البلدان التي توجد فيها نظم إحصائية متطورة، سوف تتاح إحصاءات سنوية نعتبرها نحن الغاية المنشودة. لكنه ليس في وسع البلدان جميعا القيام بذلك. وسوف يختلف تواتر قياس المؤشرات باختلاف أهمية الموضوع ومعدل التغيير الذي يرجح أن يسفر المؤشر عنه. وإننا **نوصي، بوجه عام، بأن يجري قياس المؤشرات مرة كل مدة تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات، لكن ثمة مؤشرات تتطلب قياسا سنويا، فيما ينبغي أن تستكمل أخرى (ولا سيما تلك المرتكزة إلى التعدادات) مرة كل ١٠ سنوات.** وقد يكون عدم إنتاج مؤشرات بالوتيرة المطلوبة علامة على عدم كفاية القدرة الإحصائية.

ميدان الديمغرافيا

٧٦ - إن اختيار مؤشرات للمستويين الأول والثاني كان بسيطا نسبيا بالنسبة لفريق الخبراء لأن العديد من هذه المؤشرات مشترك بالنسبة لاحتياجات مؤتمرات الأمم المتحدة. وهي محددة تحديدا جيدا على الصعيدين القطري والدولي، ومتوفرة على نطاق واسع نسبيا وهي قليلة العدد نسبيا. وهي تعتمد على هيكل أساسي جيد للإحصاءات السكانية وعلى تسجيل البيانات الحيوية. وتوفر المؤشرات معلومات تتعلق بالخصائص العامة contextual هامة للمؤشرات في ميادين أخرى.

ميدان الصحة والتغذية

٧٧ - يتسم هذا الميدان بصفات معينة تجعل عملية وضع الأولويات تواجه تحديات كبيرة. فهو ينطوي على عدد غير عادي من المؤشرات. بيد أن المؤشرات لا تغطي كافة الميادين الفرعية الصحية الرئيسية، مما يسفر عن فجوات كبيرة في مجموعة المؤشرات النهائية. ولا يمكن النظر إلى تلك المجموعة النهائية على أنها مجموعة مؤشرات أساس للميدان الصحي. وإلى جانب ذلك، يؤدي الاختلاف الشديد في مستويات تخصص المؤشرات إلى صعوبات في تحديد مجموعة متساوقة ذات أولوية عليا. إضافة إلى ذلك، قد يعتبر العديد من المؤشرات في الميدان السكاني أيضا مؤشرات صحية رئيسية ينبغي تقييمها بجانب مؤشرات الصحة والتغذية. وتجعل ضخامة عدد المؤشرات من الصعب إجراء تقييم فني كامل؛ وسيلزم مواصلة هذا النشاط في المستقبل.

٧٨ - وقد أثار التقييم الفني لبعض هذه المؤشرات مشاكل تتعلق بتوافر البيانات. وفي حين أن هذا التقييم يجري لكل مؤشر على حدة، يمكن وضع الاستراتيجيات اللازمة لتوفير البيانات المطلوبة بشكل أكثر تنسيقا. ومن شأن الاستثمار في عناصر الهيكل الإحصائي الأساسي، من قبيل نظام الإحصاءات الحيوية أو الدراسات الاستقصائية الصحية الوطنية، أن يوفر بيانات لعدة مؤشرات ذات أولوية عليا. ومن شأن ذلك أيضا أن يتيح للبلدان جمع مزيد من المعلومات الإحصائية التفصيلية بشأن جوانب صحية معينة تغطيها المجموعة الكاملة لمؤشرات المؤتمر، في حال لزومها.

٧٩ - ونظرا لعدد المؤشرات الكبير، رأينا أن من الضرورة توفير إرشادات واضحة بشأن عدد ضئيل نسبيا من المؤشرات التي تستطيع البلدان قياسها. وقد أجرينا محاولة أولية للقيام بتقييم فني وتوفير هيكل ما، وكان بنتيجة ذلك وضع عدد كبير من المؤشرات في فئة المؤشرات ''الإضافية''. وفي حين أن العديد من هذه المؤشرات يمثل تحديات كبرى من حيث القياس، قد ترغب البلدان التي لديها القدرة الإحصائية وتستلزم مزيدا من المعلومات التفصيلية إنتاج مثل هذه المؤشرات. ونحن **نوصي اللجنة الإحصائية بإنشاء عملية تضم إحصائيين رسميين وموظفين آخرين بما فيهم مسؤولين من منظمة الصحة العالمية، لاستعراض الإطار ذو التسلسل الهرمي والأولويات في الميدان الصحي بهدف سد الفجوات الموضوعية في مجموعة المؤشرات، وتحديد ما إذا كان ثمة استثمارات في الهيكل الأساسي يمكنها معالجة مجموعة من الفجوات في البيانات، وإقامة روابط بين القائمة القصيرة للمؤشرات ذات الأولوية والعدد الكبير للمؤشرات الأخرى في هذا الميدان.**

ميدان البيئة والطاقة

٨٠ - تغطي المؤشرات البيئية نطاقا واسعا جدا من المسائل المختلفة، ومن هنا فإن الاحتمالات بالغة الضآلة في أن يؤدي مؤشر ما دور البديل لمؤشرات أخرى. وهذا يسفر عن عدد من المؤشرات في الميدان يزيد على ما كان يمكن أن يتوقع في البداية. كذلك، تختلف العوامل البيئية اختلافا عظيما حسب المناخ، فضلا عن وجود مسائل من قبيل التصحر أو فقدان الغابات لا تتصل اتصالا وثيقا بكافة البلدان. بيد أن هذه المؤشرات تعنى بمسائل عالمية وكذلك بمجالات السياسات العامة القطرية. وتتسم قابلية قياس المؤشرات في مختلف البلدان بصعوبة خاصة بالنسبة لبعض المؤشرات البيئية. ولا يكون التركيز الرئيسي للسياسات العامة في أغلب الأحيان على المستوى المطلق للمؤشر بقدر ما يكون على اتجاهها بمرور الزمن.

ميدان الاقتصاد والفقر

٨١ - في ما عدا الناتج المحلي الإجمالي الذي يوفر كمؤشر ظرفي، يوصى بالتعبير عن المؤشرات النقدية لا كمستوى بل

عموما كنسبة مئوية للناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري. ويوصى أساسا باعتماد الناتج المحلي الإجمالي بدلا من الدخل القومي الإجمالي لهذا الغرض. وإننا **نوصي بتعديل المؤشرات المعتمدة في المجموعات الرئيسية لتتمشى مع استخدام الناتج المحلي الإجمالي – الدخل القومي الإجمالي في الإطار.**

٨٢ – ويتوقف عدد من المؤشرات على مقياس للفقر قد يكون مستوى قياسيا عالميا (على سبيل المثال، دولار واحد في اليوم أو دولاران في اليوم) أو يمكن أن يكون عتبة محددة على الصعيد الوطني للفقر. ويمكن أيضا أن تستند المقاييس إلى الدخول أو النفقات. ويحبذ الفريق مقياسا للإنفاق ومستوى قياسيا دوليا لأغراض المقارنة الدولية. وفي جميع الحالات، ينبغي أن يستخدم المؤشر تحويل تعادل القوى الشرائية. وقد ترغب البلدان أيضا في استخدام عتبات الفقر المحددة على الصعيد الوطني عند الاقتضاء. ويمكن استخدام دراسة استقصائية مصممة بشكل جيد لميزانية الأسر المعيشية ودراسة استقصائية للاستهلاك للمقاييس العالمية والقطرية على حد سواء. وفي الحالات التي يجري فيها إنتاج هذه المؤشرات، **نوصي بأن تجعل البيانات الفوقية أساس مؤشرات الفقر واضحا وأن تتضمن، في حالة استخدام الخط الوطني للفقر، توضيحا للمنهجية المستخدمة.**

٨٣ – وحيثما استخدم المؤشر بمثابة وحدة مالية (مثل الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، يحبذ الفريق استخدام تحويل تعادل القدرة الشرائية للمقارنات الدولية، مع تسليمه باحتمال عدم توفر هذا التحويل بالنسبة لبعض البلدان واحتمال أن يكون تحويل أسعار الصرف هو الخيار الوحيد. ويتسم تقدير تعادل القدرة الشرائية بطابع فريد من حيث كون الغرض الأساسي منه تحويل الكميات النقدية المجمعة إلى وحدة مشتركة لأغراض المقارنة الدولية. وبهذه الصفة، وبوجود قدرة قياس مناسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، قد لا يفي هذا المؤشر نسبيا بالأولويات القطرية. وتحتاج هذه المقاييس إلى جهود متواصلة إذا ما أريد تحسين النوعية وقد اعترف بذلك من جانب اللجنة والوكالات الدولية والبنك الدولي. ونظرا لطبيعة المقياس، تتسم المساعدة الدولية بأهمية حاسمة. ونحن **نوصي ببذل كافة الجهود لتنفيذ مقررات اللجنة التي اتخذت في عام ٢٠٠١ في ما يتعلق بقياس تعادل القدرة الشرائية.**

ميدان العمالة والعمل

٨٤ – ينبثق معظم المؤشرات في هذا الميدان من مشروع المؤشرات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بسوق العمل. ويواجه إرساء الأولويات للمؤشرات صعوبات جمة تعود إلى عاملين، أولهما أن مؤشرات سوق العمل تدعم كلا من السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية (إذ تعد الإيرادات، مثلا، عاملا أساسيا محددا لرفاه الأسرة وكلفة الإنتاج الرئيسية). من هنا، يبدو الأمر متوقفا على مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالسياسات العامة. أما العامل الثاني فهو الفارق الأساسي بين أسواق العمل في معظم البلدان الصناعية والنامية. فعلى سبيل المثال، تتسم المؤشرات المتصلة بالقطاع غير الرسمي بأهمية أساسية في تطور السياسات العامة في معظم البلدان النامية، لكنها لا تتسم بأهمية تذكر في تحليل أسواق العمل في البلدان الصناعية. ويعكس خيار مؤشرات الشق الأول محاولة للاستفادة المثلى على الصعيد العالمي.

ميدان التعليم

٨٥ – تستند المؤشرات في ميدان العمالة والعمل إلى قاعدة نظرية ومفاهيمية سليمة ونصف قرن من القياس والتحسين المتواصلين. وبالمقارنة، تفتقر المؤشرات المقترحة في ميدان التعليم إلى قاعدة مفاهيمية صلبة مماثلة وإلى تاريخ من القياس. وقد تمثلت المهمة الأولى لفريق الخبراء في تصنيف

المؤشرات باستخدام إطار المؤشرات الدولية لنظم التعليم الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوصفه خطا توجيهيا عاما. وحال الانتهاء من التصنيف اتضح أن أغلبية المؤشرات المقترحة تعكس مدخلات تعليمية وليس عملية تعليمية أو مقاييس لمدخلات/نواتج. كذلك، استخدمت مؤشرات النواتج التحصيل على مستوى الصف بمثابة بديل للمستويات الحقيقية للمستوى التعليمي. لذا، كانت التحديات الرئيسية التي واجهها فريق الخبراء تتمثل في محاولة عكس المدخلات والعمليات والنواتج/الحصائل التعليمية بصورة أكثر توازنا والتوصية باعتماد مناهج أكثر موثوقية للمؤشرات في ميدان التعليم. ونحن **نوصي اللجنة بإنشاء عملية تضم خبراء إحصائيين تعليميين من الوكالات الدولية والدول الأعضاء للتحقيق في جدول تكييف مناهج تقييم المهارات المستخدمة في العالم المتقدم النمو لاستخدامها في البلدان النامية.**

ميدان المسائل الاجتماعية الأخرى

٨٦ - يتسم هذا الميدان بالتنوع ضرورة لأنه يشتمل على مسائل سياسات عامة اجتماعية غير موزعة على الميادين الأخرى. ولا يستحوذ العديد من المواضيع على إطار صلب لمعايير الإحصاء الدولي وخطوطها العريضة أسوة بسائر الميادين. من هنا، يتطلب عدد من المؤشرات المقترحة مزيدا من التطوير المفاهيمي والإحصائي إذا ما أريد له أن يستند إلى قاعدة صلبة. وقد وجهنا الانتباه إلى هذه الأمور على صفحتنا الإلكترونية واقترحنا بعض المؤشرات الإضافية التي قد ينظر إليها لاحقا من خلال العملية الموصوفة في الفرع **رابعا** أدناه. ويظهر أن مجموعة المؤشرات المنبثقة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في ميدان ''الشؤون الاجتماعية الأخرى'' تتسم بالضعف. وبوجه خاص، تركز مؤشرات مشاركة الإناث والمساواة بين الجنسين على المشاركة السياسية. وليس ثمة مؤشرات مناظرة لمشاركة الإناث في المستويات المهنية والإدارية العليا في القوى العاملة. كذلك، لا يوجد عمليا أي مؤشرات اجتماعية تركز على الظروف الاجتماعية والسكنية التي ينشأ فيها الأولاد.

واو - التوصيات المتعلقة بالمؤشرات

٨٧ - يتضمن الجدول ١ التوصيات الصادرة عن أفرقة الخبراء المتعلقة بتصنيف المؤشرات إلى ثلاثة مستويات من الأولوية. ويتضمن الإطار هيكل الميادين والميادين الفرعية بحيث يستطيع المرء رؤية موضع أي مؤشر في الإطار العام. ويتضمن الجدول ١ أيضا مفتاحا للمؤشرات التي تظهر في مجموعات المؤشرات الرئيسية. وتتاح على الموقع الإلكتروني للشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة (http://esa.un.org/unst/indicatorfoc/) معلومات تفصيلية بشأن جميع المؤشرات. إضافة إلى ذلك، تتضمن ورقة الغرفة المعنونة ''التقييم الفني للمؤشرات الإحصائية'' وصفا لعمل أفرقة الخبراء وملاحظاتها على الإطار والمسائل وأوجه الضعف الملحوظة فيما يتعلق بالمؤشرات.

٨٨ - وقد بني الجدول ١ على نحو يعكس ميادين السياسات العامة الرئيسية المشتركة في معظم الحكومات الوطنية (مثل الاقتصاد والصحة والتعليم وما إليها). ولا مناص من أن يكون هناك مجالات هامة للسياسات العامة تشمل ميادين عديدة ويتضمنها التسلسل الهرمي. فعلى سبيل المثال، ترد الإحصاءات الجنسانية أو الإحصاءات المتعلقة بالأطفال في عدد كبير من مختلف الميادين والميادين الفرعية. وبالمثل، ترد الجوانب الاقتصادية للفقر في ميدان الاقتصاد والفقر، لكن المؤشرات التي تعكس جوانب أخرى من الفقر ترد في ميادين أخرى.

٨٩ - ويوفر الجدول ٢ توزيعا بين الميادين حسب مستوى الأولوية. وللتسهيل يتضمن بعض الميادين الفرعية الديمغرافية (معدلات الوفيات ومعدلات الخصوبة) مؤشرات صحية. وتضم مستويات الأولوية الثلاثة على التوالي ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ مؤشرا.

٩٠ - ويوفر الجدول ٣ تحليلا للعلاقة بين التوصيات المتعلقة بالأولوية الواردة في الجدول ١ وقوائم المؤشرات التي تضم المجموعات ذات المستوى الرفيع (مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا: ١٥ مؤشرا؛ الأهداف الإنمائية للألفية: ٤٨ مؤشرا؛ الأهداف الإنمائية الدولية: ٢٩ مؤشرا؛ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية - التقييم القطري المشترك: ٥٧ مؤشرا؛ توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع: ١٢ مؤشرا؛ ولجنة التنمية المستدامة: ٥٨ مؤشرا). ومن بين هذه الأرقام حالات كان فريق الخبراء يوصي فيها بإجراء تغيير فني على مؤشر سبق لمؤتمرات الأمم المتحدة للقمة أن حددته أو اتخذ قرار بتحبيذ الاستعاضة مباشرة عنه. (مثال ذلك الاستعاضة بالناتج المحلي الإجمالي عن الدخل القومي الإجمالي بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية، انظر الفقرة ٨١ أعلاه.

٩١ - وقد استثنى عدد من المؤشرات غير الإحصائية (حقوق الإنسان والبيئة) من اعتباراتنا وبالتالي من الجدول ١. كذلك، سوف يجري رصد عدد من المؤشرات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية وذلك لمجموعات محددة من البلدان فحسب. وهذه أيضا قد استثنيت استنادا إلى عدم كونها مؤشرات عالمية. ويبين الجدول ١ أن نسبة كبيرة من شتى المجموعات الرئيسية مدرجة في مستويات الأولوية الثلاثة للإطار. أما الباقي، فهو يدخل عموما ضمن فئات المؤشرات الإضافية، إلا إذا كان المؤشر المقترح به عيوب فنية كافية تبعث على إسقاطه كلية.

٩٢ - وقد أنشأت اللجنة نظام مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا كمحاولة لتوفير الإرشادات للبلدان بشأن مجموعة عالية الأولوية من المؤشرات تبين أولويات القمة والمؤتمرات الرئيسية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة في ذلك الحين. ونحن نعتقد أن هذه الوظيفة أصبحت لاغية بفعل إطار الأولويات المقترح، وبالتالي فإننا **نوصي بإلغاء مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا.**

رابعا - العمليات المقبلة

٩٣ - ويتمثل الإنجاز الثالث المطلوب من هذا التقرير في وضع آلية للاستعراض الإحصائي للمؤشرات المقترحة في المستقبل والتوصية بها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٩٤ - ولا شك أن هنالك حاجة لعمليات مقبلة نظرا لأسباب عديدة هامة. أولا، ستعالج مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة، لا محالة، مجالات جديدة تتعلق بالسياسات العامة أو ستلمس، عند استعراض التقدم المحرز في المجالات القائمة للسياسات العامة، الحاجة إلى تعديل أو صياغة أهداف هذه السياسات العامة على نحو يتطلب مؤشرات جديدة أو منقحة. ويتمثل السبب الهام الثاني في وجوب أن تستعرض الوكالات الدولية تطور أطر المؤشرات التي تتصل بمجالات الاهتمام الخاصة بها عندما تتغير أهداف السياسات العامة أو عندما تظهر مسائل جديدة في البرامج. وبالفعل نحن نعلم أن ثمة استعراضات من هذا القبيل تجري في الوقت الراهن في العديد من الوكالات، وينبغي استكمال إطار المؤشرات عندما تنتهي هذه الاستعراضات وتثمر نتائجها. والسبب الثالث هو وجوب تطور المعايير والتعاريف وأفضل الممارسات الدولية بمرور الزمن نظرا لتزايد المعايير الفنية (ونظرا إلى أن القدرة الإحصائية العالمية تتطور وتقدر على دعم معايير ذات متطلبات أكثر). ولهذه الأسباب جميعا **نوصي بضرورة**

الإبقاء على الإطار في حالة مستكملة باعتبار ذلك أمرا حيويا.

٩٥ - وندرك ضرورة بحث مسائل ثلاث مرتبطة ببعضها وهي:

- وضع مؤشرات جديدة استجابة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة المقبلة.
- إبقاء الإطار المقترح ذي التسلسل الهرمي والأولويات الواردة فيه قيد الاستعراض.
- القيام طوال الوقت باستعراض وتحسين المؤشرات القائمة.

ألف - مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية الجديدة والمبادرات الجديدة في مجال المؤشرات

٩٦ - ينبغي أن يبدأ العمل الرامي إلى وضع مؤشرات جديدة كجزء من الأعمال التحضيرية لعقد أي مؤتمر رئيسي أو مؤتمر قمة مقبل وينبغي أن يشارك فيه كل من الموظفين المعنيين بالسياسات العامة وخبراء الإحصاء من المنظمات الدولية والدول الأعضاء. وفي رأينا، لا توجد بالضرورة حاجة إلى آليات جديدة ولكن ثمة حاجة لجعل الآليات القائمة تعمل بفعالية أكبر. ويلزم تطبيق عدد من المبادئ كما يلي:

- لئن كان الموظفون المعنيون بالسياسات العامة لمؤتمر معين سيعتبرون أنفسهم في مكان الصدارة بالنسبة للمؤشرات المتصلة بموضوع معين، فثمة موظفون آخرون كثيرون من أنحاء أخرى من الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى لهم اهتمام مشروع بوضع المؤشرات في أي ميدان؛
- وينبغي النظر إلى الاحتياج إلى شرط المؤشر في إطار السياق الأوسع للاحتياجات من المؤشرات في مجملها. وبذلك يتعين أن تضاف الاحتياجات الناشئة إلى الاحتياجات القائمة؛
- وينبغي أن يجري التوفيق بين وضع مؤشرات جديدة واحتياجات السياسات العامة الوطنية من الإحصاءات وأن يراعي القدرة الإحصائية للبلدان على إنتاج هذه المؤشرات؛
- إن خبراء الإحصاء من المنظمات الدولية لهم دور في تقييم الجودة وفي التوفيق بين تعاريف المؤشرات المقترحة مع نطاق استخدامات السياسات العامة التي قد توجد. وينبغي أن يشارك خبراء الإحصاء الوطنيون في تلك العملية أيضا. لأنه، إضافة إلى ذلك، نظرا لأنهم أقرب للبيانات الأولية فلهم رؤية خاصة للمميزات الفنية للمؤشرات، ومدى توفر أي مؤشر مقترح، والآثار المترتبة على جمع البيانات والموارد؛
- يتطلب إجراء مشاورات دولية وقتا طويلا كما هو الشأن بالنسبة لإعداد نواتج إحصائية رفيعة الجودة. ويحتاج الأمر إلى اعتراف الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية بذلك. بيد أن ذلك الوقت ليس وقتا ضائعا إذا كان المراد هو تحقيق رغبة المجلس في زيادة الاتفاق والتبني في محيط المجتمع الدولي والدول الأعضاء.

٩٧ - وليس من السهل صياغة الترتيبات المثالية. وعموما، بذلت أغلب فئات المجتمع الدولي (وليس كلها) جهودا كبيرة لتحسين التنسيق فيما بينها، ولكن المشكلة المتمثلة في اجتذاب الدول الأعضاء للمشاركة في عملية وضع المؤشرات مشاركة كاملة وحقيقية هي أصعب من ذلك بكثير. والمشاورات الرمزية التي تجريها الوكالات الدولية بعد أن تتخذ القرارات الرئيسية بالفعل غير كافية. وعلى الصعيد

الوطني، توجد في كثير من الأحيان اتصالات جيدة بين خبراء الإحصاء والمسؤولين المعنيين بالسياسات العامة، نظرا لأنه يلزم أن تستند الخطط الإحصائية الوطنية إلى احتياجات السياسات العامة، وفي كثير من البلدان، غالبا ما يتركز العمل الإحصائي الخاص ببعض الميادين في الوزارة الرائدة المعنية بدلا من أن يتركز في مكتب إحصائي مركزي. ويحسن هذا الأمر من الاتصالات بين خبراء الإحصاء والموظفين المعنيين بالسياسات العامة بيد أنه كثيرا ما يؤدي إلى اختلال هذه الاتصالات بين هؤلاء الخبراء وغيرهم من الخبراء في النظام الإحصائي الوطني. ويدل انعدام التنسيق والتخطيط المترابط عبر النظام الإحصائي الوطني على عدم كفاية القدرة الإحصائية و/أو الأطر القانونية والإدارية بالنسبة للإحصاءات الوطنية في بلد ما.

٩٨ - وينبغي، من وجهة النظر الإحصائية الوطنية، لخبراء الإحصاء المسؤولين مسؤولية مباشرة أن يكونوا هم القائمين بتقديم المدخلات في عملية وضع المؤشرات. بيد أنه من الضروري كذلك إبلاغ المكاتب الإحصائية الوطنية إذا ما أريد تحقيق تنسيق بين الأنشطة الإحصائية. وقد حاولنا معالجة تلك النقطة في التوصيات التي وضعناها.

٩٩ - نوصي بضرورة أن يؤدي التخطيط المسبق لمؤتمرات القمة أو المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، أو الاستعراض الكبير للمؤشرات في أي وكالة دولية، إلى بدء عملية المشاورات الواردة أدناه.

١٠٠ - ونوصي بأن يشترك في تحديد المؤشرات الإحصائية لأغراض الرصد كل من المسؤولين المعنيين بالسياسات العامة وخبراء الإحصاء، وبأنه ينبغي لكل من هاتين المجموعتين أن تعتمد على الوكالات الدولية والدول الأعضاء بما يلي:

- **ضرورة أن تقوم الجهة المناسبة الرائدة المعنية بالسياسة العامة بتنسيق تحديد المؤشرات الجديدة ووضعها؛**
- **ضرورة أن تؤخذ قدرة الدول على إنتاج هذه المؤشرات في الاعتبار؛**
- **ضرورة أن يتحمل الموظفون المعنيون مسؤولية واضحة في جعل إشراك الوكالات والهيئات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتي لها مصلحة مشروعة وذلك في أول مرحلة ممكنة؛**
- **ضرورة أن تشمل أعمال الاتصال الموظفين المعنيين بالسياسات العامة وخبراء الإحصاء في الوكالات الدولية على حد سواء وضرورة أن تشارك منذ البداية شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة على وجه الخصوص؛**
- **ضرورة دعوة عدد من الممثلين من الدول الأعضاء (خبراء الإحصاء والموظفون المعنيون بالسياسات العامة) للانضمام إلى أي فريق من أفرقة وضع المؤشرات بوصفهم مشاركين مشاركة كاملة، وضرورة أن تجرى أيضا مشاورات موسعة (إلكترونية) فضلا عن ذلك؛**
- **ضرورة أن يكون خبراء الإحصاء الذين تجرى استشارتهم في الدول الأعضاء هم المسؤولون عن المجال المعني، بيد أنه ينبغي للشعبة أن تكفل مشاركة الوكالات الإحصائية الوطنية في مسائل التنسيق؛**
- **ينبغي أن تستخدم الشعبة اللجان الإحصائية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والاتصالات الإلكترونية المباشرة مع المكاتب الإحصائية الوطنية**

حتى تكفل استشارة خبراء الإحصاء الوطنيين خلال عملية وضع المؤشرات؛

- **ينبغي لخبراء الإحصاء الوطنيين، بدورهم، استخدام اتصالاتهم المعتادة مع دوائر المستعملين (ولا سيما الموظفون الوطنيون المعنيون بالسياسات العامة) لتوفير تغذية مرتدة بشأن التوفيق بين الاحتياجات الوطنية والاحتياجات الدولية وينبغي أن توفر الشعبة تغذية مرتدة لعملية وضع المؤشرات من خلال تلك الآليات؛**
- **ينبغي أن تضع الجهة الرائدة المعنية بالسياسة العامة، في الوقت المناسب وبالتشاور مع الشعبة، مقترحات تقدمها إلى اللجنة التي تقدم تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.**

١٠١ - ونوصي بضرورة أن تقع مسؤولية تعهد إطار المؤشرات وتوسيع نطاق هذا الإطار ليراعي الاحتياجات الجديدة على عاتق اللجنة التي ستوصي المجلس باعتماد المؤشرات الجديدة وموضعها في الإطار ذي التسلسل الهرمي.

١٠٢ - ونوصي اللجنة بإنشاء لجنة دائمة تضطلع بمسؤولية مسائل المؤشرات وتعمل باسم اللجنة فيما بين الاجتماعات بغية تفادي حدوث تأخيرات لا لزوم لها.

١٠٣ - ونوصي بأن تقوم الشعبة، بالتعاون الوثيق مع المسؤولين الرائدين المعنيين بالسياسة العامة وكنتيجة لعملية الاستشارة الموصى بها، بإعداد توصيات للجنة (أو للجنتها الدائمة حسب الاقتضاء).

١٠٤ - ونوصي بأن يجري، لدى وضع المؤشرات وإدراجها في الإطار، تطبيق المعايير الواردة في الفقرات ٥٢-٥٥ أعلاه.

باء - التحسينات الفنية والمعايير الدولية الجديدة

١٠٥ - إن عملية إجراء تحسينات فنية للإحصاءات واستكمال المعايير الإحصائية الدولية هي ممارسة متبعة منذ زمن طويل. **ولذلك نوصي بضرورة إدراج الاستعراضات الدورية لكل من المؤشرات الإحصائية التي توجد في الإطار في برامج العمل المناسبة المعنية باستعراض وتنقيح الإحصاءات التي تبلغ إلى اللجنة الإحصائية بصورة منتظمة.**

خامسا - الخاتمة

١٠٦ - ونعتقد أنه ينبغي أن يستند تطوير إطار المؤشرات في المستقبل إلى هذا التقرير ونوصي بحل فريق أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية.

سادسا - التوصيات الموحدة

١٠٧ - ترد أدناه توصيات أصدقاء الرئيس الـ ٣١ في قائمة موحدة.

توصيات أصدقاء الرئيس الموحدة

وضع المؤشرات وتعهد إطار المؤشرات

١ - ينبغي استكمال إطار المؤشرات استجابة لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في المستقبل، وعمليات تطوير إطار المؤشرات في الوكالات الدولية وأوجه التقدم الخاصة في المعايير الفنية. (الفقرة ٩٤)

٢ - التخطيط المسبق لمؤتمرات القمة أو المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، أو استعراض المؤشرات في أي وكالة دولية على نطاق واسع، ينبغي أن يؤدي إلى إجراء العملية التشاورية الموصى بها. (الفقرة ٩٩)

٣ - أن تراعي الحاجة إلى مقاييس لخط الأساس عند اعتماد الأهداف التي تتطلب قياس التغيير من نقطة محددة من الزمن. (الفقرة ٤٣)

٤ - أن تضم عملية تحديد المؤشرات الإحصائية لأغراض الرصد المسؤولين عن السياسات العامة والمتخصصين الإحصائيين على حد سواء، أن تستند كل مجموعة من هاتين المجموعتين إلى الوكالات الدولية والدول الأعضاء و:

- أن تقوم الوكالة الرائدة المناسبة في مجال السياسات العامة بتنسيق تحديد ووضع المؤشرات الجديدة؛
- أن تراعى قدرة البلدان على إنتاج المؤشرات؛
- أن يتحمل المسؤولون المعنيون بمسؤولية واضحة لإشراك الوكالات الأخرى وأقسام الأمم المتحدة التي لها اهتمام حقيقي في أول مرحلة ممكنة؛
- أن تشمل أعمال الاتصال منذ البداية المسؤولين عن السياسات العامة والمتخصصين الإحصائيين في الوكالات الدولية ولا سيما الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة على حد سواء؛
- ينبغي دعوة عدد من الممثلين (متخصصون إحصائيون ومسؤولون عن السياسات) من الدول الأعضاء للانضمام إلى أي فريق لوضع المؤشرات بوصفهم أعضاء مشاركين مشاركة تامة، بالإضافة إلى إجراء مشاورات (إلكترونية) على نطاق أوسع؛
- أن يكون المتخصصون الإحصائيون الذين تجري استشارتهم في الدول الأعضاء هم الإحصائيون المسؤولين عن المجال ذي الصلة، إلا أنه ينبغي للشعبة أن تكفل مشاركة الوكالات الإحصائية الوطنية في مجالات التنسيق؛
- أن تستخدم شعبة اللجان الإحصائية للأمم المتحدة والاتصال الإلكتروني المباشر مع المكاتب الإحصائية الوطنية لكفالة التشاور مع المتخصصين الإحصائيين الوطنيين خلال عملية وضع المؤشرات؛
- أن يستخدم المتخصصون الإحصائيون الوطنيون، بدورهم، اتصالاتهم المنتظمة مع دوائر المستعملين (وخاصة المسؤولين عن وضع السياسات العامة الوطنية) لتوفير تغذية مرتدة عن التوفيق بين المتطلبات الوطنية والدولية وضرورة أن توفر الشعبة تغذية مرتدة لعملية وضع المؤشرات من خلال هذه الآليات؛
- ينبغي للوكالة الرائدة في مجال السياسات العامة أن تقوم في الوقت المناسب، بالتشاور مع الشعبة، بتقديم مقترحات إلى اللجنة التي تقوم بدورها بإبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (الفقرة ١٠٠)

٥ - مسؤولية تعهد إطار المؤشرات وتوسيع نطاقه ليأخذ في الاعتبار الاحتياجات الجديدة يجب أن تقع على عاتق اللجنة التي توصي المجلس باعتماد المؤشرات الجديدة وبموضعها في الإطار الهرمي. (الفقرة ١٠١)

٦ - ينبغي أن تقوم اللجنة الإحصائية بإنشاء لجنة دائمة تكون مسؤولة عن مسائل المؤشرات والتصرف بالنيابة عن اللجنة فيما بين الاجتماعات لكفالة عدم حدوث تأخير غير مبرر. (الفقرة ١٠٢)

٧ - أن تقوم الشعبة، بالتشاور الوثيق مع مسؤولي السياسات العامة في المجال المعني، ونتيجة للعملية التشاورية الموصى بها، بإعداد توصيات للجنة (أو لجنتها الدائمة حسب الاقتضاء). (الفقرة ١٠٣)

٨ - عند وضع المؤشرات وتحديد موضعها في الإطار، ينبغي تطبيق المعايير الواردة في الفقرات ٥٢-٥٥ أعلاه. (الفقرة ١٠٤)

٩ - أن تنشئ اللجنة الإحصائية عملية تضم إحصائيين رسميين وآخرين، بما في ذلك موظفون من منظمة الصحة العالمية، لاستعراض الإطار الهرمي والأولويات في ميدان الصحة بهدف معالجة الفجوات الفنية في مجموعة المؤشرات؛ وتحديد ما إذا كانت هناك استثمارات في الهيكل الأساسي يمكنها أن تعالج طائفة من فجوات البيانات؛ وإقامة صلات بين القائمة المختصرة للمؤشرات ذات الأولوية والعدد الكبير من المؤشرات الأخرى في هذا الميدان. (الفقرة ٧٩)

١٠ - ينبغي أن تنشئ اللجنة الإحصائية عملية تضم خبراء في إحصاء التعليم من الوكالات الدولية والدول الأعضاء لدراسة جدوى تكييف طرائق تقييم المهارات المستخدمة في العالم المتقدم النمو لاستخدامها في البلدان النامية. (الفقرة ٨٥)

١١ - أن تنشئ اللجنة آلية (ربما أحد الأفرقة المسماة بأسماء المدن يضم متخصصين إحصائيين وآخرين بما في ذلك مسؤولون عن السياسات العامة) لوضع مؤشرات إحصائية عن حقوق الإنسان والحكم الرشيد. (الفقرة ٦٥)

١٢ - ينبغي تعديل المؤشرات التي اعتمدت في المجموعات الرئيسية لكي تتمشى مع استخدام الناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي الإجمالي في الإطار. (الفقرة ٨١)

١٣ - ينبغي إلغاء مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا. (الفقرة ٩٢)

إنتاج المؤشرات

١٤ - ينبغي أن تقدم الشعبة تقريرا إلى اللجنة عن مدى توفر المؤشرات في المستويين الأول والثاني (والمستوى الثالث حيثما توفرت المعلومات). وينبغي أن يضم التقرير تقييما عما قد يلزم للتغلب على النقص. (الفقرة ٦٠)

١٥ - بشكل عام، ينبغي قياس المؤشرات كل ٣-٥ سنوات، إلا أن بعض المؤشرات ينبغي قياسها سنويا، في حين ينبغي استكمال البعض الآخر (خاصة تلك التي تستند إلى تعداد السكان) كل ١٠ سنوات. (الفقرة ٧٥)

١٦ - إذا كان مصدر البيانات يدعم تحليلا حسب نوع الجنس فيجب عندئذ توفيره بالنسبة لجميع المؤشرات. (الفقرة ٧٣)

١٧ - ينبغي الإقرار بالحاجة إلى إحصاءات متماسكة في بسوط وقواسم المؤشرات وأن تعمل الوكالات الدولية لتحديد أوجه عدم التساوق وأن تعمل كعنصر حافز في مساعدة البلدان على حلها. (الفقرة ٦٧)

١٨ - ينبغي أن توفر الدول الأعضاء بيانات فوقية ملائمة لدعم احتياجات المستعملين وخاصة عندما تختلف المعايير الوطنية عن المقاييس الدولية أو عندما يمكن أن تؤثر الافتراضات الأساسية على قيمة المؤشر ماديا. (الفقرة ٧١)

١٩ - يجب أن تجعل البيانات الفوقية أساس مؤشرات الفقر واضحا، وبالنسبة لخط الفقر الوطني، يجب أن تضم تفسير المنهجية المستخدمة. (الفقرة ٨٢)

٢٠ - أن تسعى الوكالات الدولية إلى تحسين تنسيق جمع البيانات من البلدان. (الفقرة ٣٩)

المسائل الفنية والمسائل المتعلقة بالجودة

٢١ - ينبغي أن يكون موقع الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة على شبكة ''ويب'' مصدرا نهائيا للمعلومات الفنية عن المؤشرات. (الفقرة ٤٩)

٢٢ - للشعبة أن تعزز وضع معايير وتوجيهات بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالمؤشرات كلما اقتضت الحاجة. (الفقرة ٣٩)

٢٣ - ينبغي أن تخضع جميع المؤشرات الإحصائية إلى استعراض وتحسين دوريين، وعندما يسفر هذا الاستعراض عن حدوث تغيير، ينبغي توفير نهج لدعم البلدان في الانتقال إلى المؤشر المحسن مع الحفاظ على الاستمرارية مع الماضي القريب. (الفقرة ٤٥)

٢٤ - ينبغي إدراج الاستعراضات الدورية لكل من المؤشرات الإحصائية في الإطار المقترح في برامج العمل الملائمة المعنية بالاستعراض والتنقيح الإحصائيين التي تبلغ اللجنة بها بانتظام. (الفقرة ١٠٥)

القدرة الإحصائية

٢٥ - ينبغي أن يعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجهات المانحة الدولية بالحاجة إلى دعم وتطوير القدرة الإحصائية الأساسية في الدول الأعضاء، بما فيها الهيكل الأساس الإحصائي، وأن تقر جميع أنشطة الجهات المانحة في مجال الإحصاء بالحاجة إلى معالجة المتطلبات الإحصائية الوطنية والدولية على حد سواء. (الفقرة ٣٩)

٢٦ - وكجزء من هذا الاعتراف، ينبغي للمجلس والمنظمات الدولية والجهات المانحة أن تعزز استخدام الإحصاءات لدعم وضع سياسات عامة وطنية بشكل فعال ودعم الإدارة العامة السليمة. (الفقرة ٣٩)

٢٧ - أن تزيد البرامج المدعومة من الجهات المانحة بشكل فعلي القدرة الإحصائية للبلد لا أن تحول اتجاهها. (الفقرة ٣٩)

٢٨ - عند النظر في القدرة الإحصائية، ينبغي أن تأخذ الجهات المانحة الدولية والبلدان نفسها بالاعتبار على نحو خاص أهمية وجود مجموعة أساسية من الإحصاءات الديمغرافية وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي كجزء لا يتجزأ من العديد من المؤشرات الإحصائية. (الفقرة ٦٧)

٢٩ - المبادرة الرامية إلى وضع مؤشر للقدرة الإحصائية الوطنية من خلال مبادرة ''باريس ٢١'' ينبغي أن تشمل الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية وأن تعدل لإشراك الدول الأعضاء وأن تقدم المقترحات النهائية إلى اللجنة. (الفقرتان ٢٩ و ٣٠)

٣٠ - ينبغي أن تبذل جميع الجهود لتنفيذ ما قررته اللجنة في عام ٢٠٠١ فيما يتعلق بقياس تعادل القوة الشرائية. (الفقرة ٨٣)

متنوعات

٣١ - إنهاء ولاية فريق أصدقاء الرئيس من مهامه. (الفقرة ١٠٦)

الجدول ١

الهيكل الهرمي للمؤشرات الإحصائية بحسب الميادين والميادين الفرعية

الميدان/الميدان الفرعي	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
الديمغرافيا			
التركيبة السكانية والنمو السكاني	المتوسط السنوي للتغير السكاني [٦]		الإسقاطات السكانية بحسب الفئة العمرية (صفر-٤، ٥-١٤، ١٥-٦٤، ٦٥ فما فوق)، ونوع الجنس، لفترات تمتد لخمس وعشرين سنة وتفصل بين بداية فترة وأخرى خمس سنوات (بدءا بالفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٥ [١]
	السكان بحسب فئات عمرية مداها خمس سنوات ونوع الجنس، وإن لم يكن من الممكن التوزيع وفقا للفئات العمرية ذات الخمس سنوات بحسب الفئات العمرية ٠-٤، ٥-١٤، ١٥-٦٤، ٦٥ فما فوق) [٣، ٤]		نسبة الذين يعيشون في المناطق الحضرية [٦]
الديمغرافيا/الصحة:	إجمالي معدل الخصوبة [٢، ٤]	معدل خصوبة النساء في الفئة العمرية ١٥-١٩	
الخصوبة/الصحة الإنجابية			
	معدل انتشار موانع الحمل [١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦]		
معدل الوفيات	العمر المتوقع عند الولادة بحسب نوع الجنس [١، ٢، ٣، ٤، ٦]	معدل وفيات الرضع بحسب نوع الجنس [١، ٢، ٣، ٤، ٥]	معدل الوفيات الناشئة عن إسهال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام.
	معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام، بحسب نوع الجنس [١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦]	معدل الوفيات الناشئة عن الملاريا [٥]	معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام الناشئة عن إصابات الجهاز التنفسي الحادة.
		معدل وفيات الأمهات [١، ٢، ٣، ٤، ٥]	
الصحة والتغذية			
الحالة الصحية والسلوكيات الصحية	معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في الفئة العمرية ١٥-٢٤ بحسب نوع الجنس [٢، ٤، ٥]		معدل عدد ناقصي الوزن عند الولادة (أقل من ٥٠٠ ٢ غرام) (وزنهم عند الولادة أقل من ٢,٥ كلغ)
			معدل الاعتلالات الناشئة عن الملاريا [٥]
			معالجة الملاريا [٥]
			المعدل الإجمالي للأطفال المعوقين
الوصول إلى الرعاية الصحية	نسبة الولادات التي تتم بمساعدة يقدمها أفراد صحيون ذوو مهارات ومدربون [٢، ٤، ٥]		الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية [٣، ٤، ٦]
الحالة التغذوية/الوزن الصحي	نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية (نقص الوزن)، (سوء تغذية شديد أو متوسط) (تشمل الحالة التغذوية للأطفال) [٢، ٣، ٤، ٥، ٦]	نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية تحت المستوى الأدنى لاستهلاك الأغذية [٤، ٥]	معدل انتشار توقف النمو

الميدان/الميدان الفرعي	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
الوقاية/التحصين/تدابير الصحة العامة	نسبة عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام المحصنين ضد الحصبة [٤، ٥، ٦][أ]		نسبة عدد السكان المحصنين ضد السل (شمول التحصين ضد السل)
	نسبة عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام المحصنين ضد الخناق والشهاق والكزاز (شمول التحصين ضد الخناق والشهاق والكزاز [٦][أ]		معدل انتشار شلل الأطفال
	نسبة عدد السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة [١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦]		
	نسبة عدد السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية لتصريف الفضلات [١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦]		
البيئة والطاقة			
الجو	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (بملايين الأطنان من ثاني أكسيد الكربون [٢، ٤، ٥، ٦]	تركز ملوثات البيئة في جو المناطق الحضرية (بأطنان الكلورو فلورو كربونات) [٦]	
		استهلاك مواد استنفاد طبقة الأوزون [٥[ب]، ٦]	
الأرض	نسبة المساحة الحرجية إلى مساحة الأرض (والاتجاهات المستقبلية) [٢، ٥، ٦]	استخدام الأسمدة حسب كل وحدة قياسية من مساحة الأرض المزروعة [٦]	نسبة مساحة الغابات التي تقطع أشجارها إلى مساحة الغابات المضافة سنويا [٦]
		استخدام مبيدات الآفات الزراعية حسب كل وحدة قياسية من مساحة الأرض المزروعة [٦]	مساحة الأراضي المزروعة ذات المحاصيل الدائمة [٤، ٦]
		نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر [٦]	
المحيطات والبحار والشواطئ		تركز الطحالب في المياه الشاطئية [٦]	نسبة المصيد السنوي حسب الأنواع الرئيسية إلى حجم الكائنات الإحيائية المفرّغة [٦]
المياه العذبة	نسبة كميات المياه الجوفية والسطحية المسحوبة سنويا إلى إجمالي كميات المياه المتجددة [٦]	الطلب على الأوكسجين الكيميائي الحيوي في المجاري المائية [٦]	تركز الكولفورم البرازي في المياه العذبة
التنوع الإحيائي	نسبة المساحة المحمية إلى إجمالي مساحة الأرض [٢، ٤، ٥، ٦]		مساحة النظم الإيكولوجية الرئيسية المختارة [٦]
			وفرة الأنواع الرئيسية المختارة [٦]
أنماط الاستهلاك والإنتاج	استخدام الطاقة لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي [٢، ٤، ٥، ٦]	حصة استهلاك الطاقة المتجددة [٦]	نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة [٦]
	توليد النفايات الخطيرة والمشعة [٦]	كثافة استخدام الطاقة في قطاع خدمات التصنيع والخدمات التجارية [٦]	حجم استهلاك المواد الأولية والثانوية لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي [٦]
		كثافة استخدام الطاقة في قطاع المساكن [٦]	
		كثافة استخدام الطاقة في النقل [٦]	

الميدان/الميدان الفرعي	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
		معالجة النفايات [٦]	
		حصة الفرد في إجمالي كميات النفايات الصناعية والبلدية الصلبة المولدة سنويا [٦]	
الاقتصاد والفقر			
الموارد الاقتصادية	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي [١، ٦]		نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي [٤(ج)]
	إجمالي الناتج المحلي تعادل القوة الشرائية		
التوزيع/أوجه عدم المساواة	عامل جيني لتوزيع الدخل (المتاح) (رقم جيني القياسي لعدم المساواة في الدخل)		
الفقر	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار من دولارات الولايات المتحدة [٢، ٤، ٥، ٦]	نسبة فجوة الفقر (تشمل معدلا لفجوة الفقر بدولار يوميا ومعدلا آخر بدولارين يوميا [٢، ٤، ٥]	
	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني [٤، ٦]	أدنى (دخل أو استهلاك) نصيب خُمس السكان من إجمالي الاستهلاك (نصيب أفقر خُمس السكان من الاستهلاك الوطني) [٢، ٤، ٥]	
الادخار والاستثمار		نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي [٢، ٦]	
		نسبة إجمالي الادخار إلى إجمالي الناتج المحلي [٤]	
التجارة والاستثمار الأجنبي	نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي [٢، ٤]	نسبة الدين الخارجي الصافي إلى إجمالي الناتج المحلي [٢، ٤، ٦]	
المساعدة الإنمائية الدولية		نسبة صافي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل القومي [٢، ٥، ٦]	
عناصر خاصة من النفقات والإيرادات والإنتاج			نسبة النفقات الحكومية على الصحة إلى إجمالي الناتج المحلي
			نسبة النفقات الحكومية على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي
التضخم			المتوسط السنوي للتضخم
العمالة والعمل: اليد العاملة			
العرض المتعلق بالعمل	معدل مشاركة القوى العاملة	نسبة العمالة إلى عدد السكان [١، ٤]	نسبة القوى العاملة للفئة العمرية ٢٥-٢٩ لمن بلغوا التعليم الثالث
			نسبة القوى العاملة للفئة العمرية ١٥ عاما فما فوق إلى مجموع القوى العاملة
استخدام اليد العاملة	معدل البطالة بحسب الجنس المعتمد من منظمة العمل الدولية لأغراض المقارنة [١، ٤، ٦]	معدل البطالة الطويلة الأجل	نسبة الموجودين في بطالة ناقصة ظرفية إلى القوى العاملة
		معدل البطالة بحسب التحصيل العلمي	
		معدل البطالة في صفوف الشباب [٥]	

الميدان/الميدان الفرعي	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
توزيع اليد العاملة	نسب العمالة بحسب القطاعات (الزراعة/ الصناعة/الخدمات)	النسبة المئوية لعدد العاملين بحسب المركز (العاملون بأجر أو راتب، والعاملون لحسابهم الخاص)	نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العمالة في المناطق الحضرية
		نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العمالة [٤]	
حجم قوة العمل		المتوسط السنوي لعدد ساعات العمل لكل شخص	نسبة عدد الموظفين الذين يعملون بين ساعة وعشر ساعات في الأسبوع
		نسبة العمالة لوقت جزئي إلى العمالة	نسبة الذين يعملون أكثر من ٤٠ ساعة في الأسبوع
تكلفة اليد العاملة		تكلفة التعويض عن ساعة العمل بالقيمة الدولارية لتعادل القوة الشرائية	التعويض عن العمل لكل وحدة من المخرجات
		الاتجاهات الحقيقية للرواتب في قطاع التصنيع (منظمة العمل الدولية ومجموعة اتفاقيات يونيدو)	
المساواة بين الرجل والمرأة	حصة المرأة من العمالة المدفوعة الأجر في الأنشطة غير الزراعية [٤، ٥]	نسبة متوسط أجور النساء إلى أجور الرجال [٦]	
مقاييس نواتج اليد العاملة		القيمة المضافة في تعادل القوة الشرائية المحتسبة بالدولار عن كل موظف	القيمة المضافة في تعادل القوة الشرائية المحتسبة بالدولار عن كل ساعة
عمل الأطفال	نسبة عدد الأطفال العاملين ممن تقل أعمارهم عن ١٥ عاما [٤]		
التعليم			
الموارد المالية	نسبة النفقات الحكومية الحالية على التعليم (أ) إلى إجمالي الناتج المحلي و (ب) نسبة النفقات على كل تلميذ إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي		
المدرسون		نسبة عدد التلاميذ إلى عدد المدرسين	نسبة عدد مدرسي التعليم الابتدائي الذين يستوفون المؤهلات الأكاديمية
المشاركة	صافي معدل التحاق التلاميذ بالتعليم الابتدائي (الأساسي) بحسب نوع الجنس (يشمل نسبة عدد البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي) [٢، ٤، ٥]		نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثالث
	صافي معدل التحاق التلاميذ بالتعليم الثانوي بحسب نوع الجنس (يشمل نسبة عدد البنات إلى البنين في التعليم الثانوي) [٢[د]، ٤، ٥[هـ]]		
الناتج والكفاءة	النسبة المئوية لعدد التلاميذ الذين بلغوا الصف الخامس من التعليم الابتدائي [٢، ٤، ٥، ٦]	متوسط عدد سنوات الدراسة المستكملة بحسب المناطق الحضرية والريفية، ونوع الجنس، وإن أمكن بحسب دخل كل فئة [١]	نسبة إتمام التعليم الثانوي
الناتج	معدل إلمام البالغين بمبادئ القراءة والكتابة [٢، ٣، ٤، ٦]		نسبة عدد السكان من الفئة العمرية ٢٥-٦٤ الذين أتموا التعليم الثانوي [٦]
مؤشرات اجتماعية أخرى			

الميدان/الميدان الفرعي	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
الجريمة والعدالة		معدل جرائم القتل [٤(د)، ٦(د)]	معدل الجرائم [٤، ٦] عدد السجناء لكل ٠٠٠ ١ نسمة معدلات انتشار إساءة استعمال المخدرات (أو) معدل الوفيات المتصلة بالمخدرات [٤]
التمكين للمرأة والمساواة بين الجنسين	النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها المرأة في الحكومة بما في ذلك البرلمان [٤، ٥]		نسبة عدد النساء إلى عدد الرجال في أعداد صناع القرار على مستوى المدن
الإسكان	نسبة الأسر المعيشية التي يتوفر لها التيار الكهربائي (مد شبكة الخدمات إلى الأسر المعيشية: الكهرباء)	عدد الأفراد لكل غرفة (دون اعتبار المطبخ والحمام) [١، ٤]	مساحة المستوطنات الحضرية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي [٦] نسبة عدد الأسر المعيشية التي تتوفر لها مياه الصنابير نوع الحيازات: النسبة المئوية لجميع الأسر المعيشية التي تملك محال سكناها والنسبة المئوية لجميع الأسر المعيشية التي تستأجر محال سكناها [٥]
الحصول على تكنولوجيا المعلومات	الخطوط الرئيسية للهاتف وأجهزة الهاتف الخلوي لكل ٠٠٠ ١ نسمة [٥، ٦]	المشتركون في شبكة الإنترنت لكل ٠٠٠ ١ نسمة [٦] عدد الحائزين لحواسيب شخصية لكل ٠٠٠ ١ نسمة [٥]	

[١] = مجموعة البيانات الاجتماعية الأساسية الدنيا

[٢] = الأهداف الإنمائية الدولية

[٣] = توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع

[٤] = التقييم القطري المشترك

[٥] = الأهداف الإنمائية الألفية

[٦] = مؤشرات التنمية المستدامة (مؤشرات لجنة التنمية المستدامة)

(أ) هو جزء من مؤشر لجنة التنمية البشرية المستدامة ''التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية'' الذي يشمل تعريفه ''نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة المحصنين ضد الدفتاريا والتيتانوس والشهاق والحصبة والشلل والتهاب الكبد باء''.

(ب) ليس واحدا من المؤشرات الـ ٤٨ للأهداف الإنمائية للألفية. ولكن المؤشر رقم ٢٨ (نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون) يشمل بالإضافة إلى ذلك ''رقمين من أرقام التلوث الجوي العالمي هما: استنفاد طبقة الأوزون، وتراكم غازات الاحترار العالمي''.

(ج) مؤشر التقييمات القطرية المشتركة هو مؤشر ''لمعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال عشر سنوات''.

(د) مؤشر الأهداف الإنمائية الدولية هو ''نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي معا''.

(هـ) مؤشر إعلان الألفية هو ''نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي والثالث''.

(و) هو جزء من مؤشر ''معدلات الجريمة''.

الجدول ٢

عدد المؤشرات بحسب الميادين ومستويات الأولوية

الميدان	مستويات الأولوية		
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
الديمغرافيا	٢	صفر	٢
السكان/الصحة	٤	٤	٢
الصحة والتغذية	٧	١	٨
البيئة والطاقة	٦	١٣	٨
الاقتصاد والفقر	٦	٦	٤
العمالة واليد العاملة	٥	١٢	٨
التعليم	٥	٢	٤
مسائل اجتماعية أخرى	٣	٤	٧
المجموع	**٣٨**	**٤٢**	**٤٣**

الجدول ٣

التقابل بين المؤشرات الموصى بها مع مجموعات المؤشرات القائمة بحسب مستوى الأولوية

مجموعة المؤشرات	مستوى الأولوية			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا	٧	٥	١	١٣/١٥
إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية – التقييمات القطرية المشتركة[أ]	٢٥	١١	٥	٤٠/٥٠
الأهداف الإنمائية الدولية	١٨	٧	صفر	٢٥/٢٩
توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع	٨	٢	١	١١/١٣
مؤشرات لجنة التنمية المستدامة[ب]	٢٣	١٩	١٣	٥٠/٥٦
الأهداف الإنمائية للألفية[ج]	١٩	٩	٣	٣٠/٣٦

(أ) العدد الإجمالي للمؤشرات الواردة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية – التقييمات القطرية المشتركة لا يشمل ٧ من المؤشرات المقترحة غير الإحصائية بشأن حقوق الإنسان والحكم الرشيد. فالمجموع ٤٠ لا يساوي مجموع المستويات (٢٥+١١+٥ = ٤١) بسبب تداخل مؤشرات كمؤشري ''معدل جرائم القتل'' و''معدل الجريمة'' اللذين يعتبران في الجدول ١ مؤشرا مستقلا تحت عنوان ''معدل الجريمة'' من ضمن مؤشرات التقييمات القطرية المشتركة.

(ب) العدد الإجمالي لمؤشرات لجنة التنمية المستدامة يستثني مؤشرين غير إحصائيين بشأن البيئة. فالمجموع ٥٠ لا يساوى مجموع المستويات (٢٣+١٩+١٣ = ٥٥) بسبب تداخل مؤشرات كمؤشري

''النسبة المئوية للمحصنين ضد الحصبة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام'' ومعدل المحصنين من الأطفال ضد الخناق والشهاق والكزاز الذين تقل أعمارهم عن عام'' وكلا المؤشران يعتبران في الجدول ١ مؤشرا واحدا مستقلا بعنوان ''الأطفال المحصنون ضد أمراض الأطفال المعدية'' من مؤشرات لجنة التنمية المستدامة.

(ج) العدد الإجمالي لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية يستثني ١٢ مؤشرا سترصد على سبيل الحصر بالنسبة لفئات محددة من البلدان. ويستثني هذا العدد أيضا ''رقمين من أرقام التلوث الجوي العالمي'' (انظر A/56/326، المرفق) يحتاجان إلى أن يحددا في المستقبل (انظر الجدول ١، الحاشية (ب)). ولا يساوي المجموع ٣٠ مجموع المستويات (١٩+٩+٣ = ٣١) بسبب تداخل مؤشرات كمؤشري ''الوفيات الناشئة عن الملاريا'' و''الاعتلالات الناشئة عن الملاريا'' اللذين يعتبران في الجدول ١ مؤشرا مستقلا من مؤشرات الأهداف الإنمائية الألفية تحت عنوان ''معدلات الإصابات بالملاريا والوفيات الناشئة عن الملاريا''.